التوازن بين الذرائع والمقاصد
أساس لتحقيق العدالة والمصلحة العامة

تأليف
فضيلة الشيخ
حذيفة بن حسين القحطاني

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الشريعة سمحةً عادلةً، تحقق المصالح وتدرأ المفاسد، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمدٍ بن عبد الله، الذي بعثه الله رحمةً للعالمين، هاديًا ومبينًا لسبل النجاة، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية جاءت بمنهج متكامل يوازن بين الوسائل والغايات، ويقيم تعادلًا فريدًا بين النظر في الذرائع الموصلة إلى الأحكام، والمقاصد العليا التي تستهدفها تلك الأحكام. وهذه الموازنة ليست مجرد تنظير، بل هي ركن أصيل لتحقيق العدالة وإقامة المصلحة العامة التي تنشدها الشريعة الغراء.

لقد أثبت العلماء عبر العصور أن التمسك بالمقاصد الشرعية دون النظر إلى الذرائع يؤدي إلى خلل في التطبيق، كما أن التشديد في الذرائع دون إدراك المقاصد قد يفضي إلى الجمود وتعطيل المصلحة. ومن هنا كانت الحكمة التشريعية في الجمع بين الأمرين: فلا يُترك النظر في الوسائل، ولا يُهمل التطلع إلى الغايات.

في هذا الكتاب، نسعى إلى استجلاء هذا التوازن من خلال دراسة تأصيلية دقيقة، نبرز فيها أهمية الذرائع كأدوات لتحقيق الأحكام، والمقاصد كغاياتٍ سامية ترمي إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وإلى تحقيق العدل في كل مناحي الحياة.

كما نتناول في ثنايا الكتاب التطبيقات العملية لهذا التوازن في الواقع المعاصر، ونبحث كيفية تحقيق العدالة من خلال فهمٍ وسطيٍّ متزنٍ يراعي النصوص الشرعية ويستوعب المتغيرات الزمنية.

نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه وباحثه، ويجعله لبنة في صرح الفقه الإسلامي الذي يُعلي من شأن العدالة والمصلحة العامة.

والله ولي التوفيق.

كتبه

فضيلة الشيخ

حذيفة حسين القحطاني

أهمية الكتاب

١. **تحقيق التوازن بين الذرائع والمقاصد:**

يبرز الكتاب أهمية الجمع بين الوسائل الشرعية (الذرائع) والغايات (المقاصد)، مما يساهم في تقديم فهم شامل ومتوازن للشريعة الإسلامية.

٢. **تعزيز العدالة والمصلحة العامة:**

يوضح الكتاب كيف أن تحقيق العدالة والمصلحة العامة لا يتحقق إلا بفهم صحيح للذرائع والمقاصد، مما يعين على بناء مجتمع عادل ومنصف.

٣. **سد الفجوة بين التنظير والتطبيق:**

يعالج الكتاب إشكالية الجمود الفقهي الذي ينشأ من إهمال المقاصد، وكذلك الفوضى التي تنتج من تجاهل الذرائع، ويقدم نموذجًا عمليًا لتطبيق الشريعة بمرونة مع الالتزام بمبادئها.

٤. **مواكبة الواقع المعاصر:**

يناقش الكتاب كيفية تنزيل الأحكام الشرعية على النوازل والقضايا المستجدة، مسترشدًا بالمقاصد العليا للشريعة، مما يجعله مفيدًا للعلماء والباحثين في الفقه والقانون.

٥. **تصحيح المفاهيم الخاطئة:**

يُسهم الكتاب في إزالة اللبس الحاصل في فهم بعض النصوص الشرعية المتعلقة بالذرائع والمقاصد، ويقدم منهجًا علميًا للتعامل مع القضايا التي تتداخل فيها الوسائل بالغايات.

٦. **دعم الوسطية في الفقه الإسلامي:**

يُعزز الكتاب منهج الوسطية الذي يراعي النصوص الشرعية ويُقدّر المصلحة العامة، في مواجهة الغلو أو التفريط في معالجة القضايا الفقهية.

٧. **تقديم رؤية علمية متكاملة:**

يقدّم الكتاب مادة علمية غنية تستفيد منها المؤسسات العلمية والبحثية والدعاة والخطباء، وتعينهم على فهم عميق ومبسط للتوازن الشرعي.

الأحكام الشرعية وضبط التطبيقات الفقهية بما يتوافق مع روح الشريعة الإسلامية. ومن أبرز أهمية الفروق بين هذين المفهومين:

١. تحقيق المصلحة العامة وتجنب المفاسد:

- المصلحة العامة هي أساس الأحكام الشرعية في الإسلام، ويُعد تحقيقها من أولويات الشريعة. الفقهاء يختلفون في تحديد الوسائل التي قد تساهم في تعزيز المصلحة أو تدعيم المفاسد. إذ أن المقاصد تتعلق بالغاية الكبرى من التشريع، وهي تحقيق الخير، بينما الذرائع تتعلق بكيفية تجنب الوسائل التي قد تؤدي إلى الفساد.

- على سبيل المثال، عندما نجد شبهة في وسيلة قد تؤدي إلى الحرام مثل الترويج للمخدرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يتم تحريمه وفقًا لقاعدة "الذرائع"، حيث إن الوسيلة في حد ذاتها قد تؤدي إلى مفاسد كبيرة بالرغم من أنها قد تبدو محايدة في الظاهر.

٢. حماية الشريعة من الفوضى والتوسع في التراخيص:

- الإسلام جاء لتحقيق العدالة، وحماية الناس من الفتن والفساد، لذا فالتوسع في التساهل مع الوسائل التي قد تؤدي إلى الحرام يُعد مخالفًا لمقاصد الشريعة. إذا كانت الشريعة تسمح بتطبيق بعض التراخيص في بعض الحالات، فإن الذرائع تمنع أن تكون هذه التراخيص مفتوحة بشكل عشوائي أو مفرط.

- مثال على ذلك: إذا كانت الشريعة قد أجازت بيع السلاح في حالات معينة (لأغراض دفاعية أو قانونية)، فإنها تمنع بيع السلاح في سياقات قد يؤدي فيها إلى زيادة العنف أو الفتن.

٣. تنظيم الأحكام الشرعية بصورة دقيقة:

- الفقهاء يستخدمون القاعدة التي تقول "الوسائل لها أحكام المقاصد" لضبط تطبيق الأحكام. فحينما تكون الوسيلة تُفضي إلى مفسدة أو تؤدي إلى شر، يتم تحريمه بناءً على الذريعة، بينما المقاصد تُفصل حول غايات الشريعة الأسمى.

- على سبيل المثال: يُحرم بيع الخمر في الإسلام، لكن لا يُحرم فقط بيع الخمر بحد ذاته، بل تحرُم الوسائل التي قد تؤدي إلى انتشاره مثل بيع الأدوات التي يمكن استخدامها في صناعة الخمر.

٤. إصلاح المسائل المعاصرة:

- الفقه الإسلامي لم يتوقف فقط عند المسائل التقليدية التي ظهرت في العصور القديمة، بل تمت ملاءمة أحكامه مع الواقع المعاصر. تطبيق الذرائع والمقاصد على المسائل المعاصرة يُساعد في تحديد كيفية التعامل مع أدوات تكنولوجية جديدة مثل الإنترنت

ووسائل التواصل الاجتماعي. فبعض الوسائل الحديثة قد تُستخدم في نشر أفكار قد تضر بالمجتمع، وبالتالي فإن الذريعة قد تُطبق لاحتوائها قبل أن تصبح ضارة.

- مثال على ذلك: في التعامل مع تطبيقات الهواتف الذكية أو الإنترنت، قد يُسمح باستخدامها في أغراض نافعة مثل التعليم والتواصل، ولكن قد يُحظر استخدامها إذا كانت تُسهم في نشر الفساد أو الأضرار النفسية (كالألعاب الإلكترونية التي قد تؤدي للإدمان).

٥. إعطاء الأولوية للغايات دون إغفال الوسيلة:

- الإسلام جاء ليحقق مصلحة الناس في دنياهم وآخرتهم، ولذلك تتعامل الشريعة مع الغايات قبل الوسائل. إلا أن ذلك لا يعني إغفال الوسائل، بل ضمان أن الوسيلة تتفق مع الغاية. فالغاية التي تسعى إليها الشريعة هي حفظ الكرامة الإنسانية وتعزيز العدل، لكن يجب أن تتوافق الوسيلة مع هذه الغايات.

- مثال على ذلك: إذا كانت الغاية هي تحقيق العدل في القضاء، فإن الشريعة تقرر استخدام الوسائل التي تضمن العدالة مثل الشهادات والبينات. لكن إذا كانت الوسيلة قد تؤدي إلى الظلم أو الفساد (مثل رشوة القضاة)، يتم تحريمها باعتبارها ذرائع للشر.

المصادر المعتبرة:

– الكتب الفقهية التقليدية:

- "المغني" لابن قدامة: أحد أمهات كتب الفقه في المذهب الحنبلي، يعرض فيه الفقه في مسائل متعددة ويؤكد على دور الوسائل في تطبيق الأحكام.

- "الشرح الكبير" للنووي: يعرض فيه مسألة الوسائل والأحكام المتعلقة بها، مع التركيز على التفرقة بين الأصول والفروع في فقه الشريعة.

– المراجع المقاصدية:

- "المقاصد الشريعة" للشاطبي: هذا الكتاب هو مرجع أساسي في دراسة المقاصد، حيث يبين الشاطبي كيف أن المقاصد تتعلق بالغايات الكبرى للشريعة وتتناول كل ما يعود بالنفع على الأمة في الدين والدنيا.

- "الموافقات" للشاطبي: يتناول فيه الشاطبي العلاقة بين الأفعال الإنسانية والمقاصد الشرعية، ويعرض قواعد أساسية لتطبيق المقاصد على الواقع.

– كتب أصول الفقه:

- "الشرح على مختصر الطوفي" لابن قدامة: يدرس كيفية التعامل مع قواعد الأصول وخاصة الذرائع والمقاصد وكيفية تطبيقها في الفقه.

– البحوث المعاصرة:

- دراسات الفقهاء المعاصرين مثل الدكتور عبد الله بن بيه والدكتور يوسف القرضاوي الذين قدموا حلولًا معاصرة باستخدام المقاصد في التعامل مع القضايا المعاصرة مثل الاقتصاد الإسلامي، والسياسة الشرعية.

– الفكر الإسلامي المعاصر:

- الإمام حسن البنا وسيد قطب يركزان في كتاباتهما على تفعيل المقاصد الكبرى في بناء الأمة الإسلامية، وكيفية حماية المجتمع من الفتن عبر تنظيم الوسائل والأهداف.

الهدف من الكتاب:

الهدف الرئيسي من تأليف هذا الكتاب هو استكشاف الفروق الفقهية بين الذرائع والمقاصد في الفقه الإسلامي، وشرح كيفية تأثير هذه الفروق على استنباط الأحكام الشرعية في مختلف جوانب الحياة. كما يهدف الكتاب إلى:

١. توضيح الفرق بين الذرائع والمقاصد: توضيح الفروق الجوهرية بين مفهوم "الذرائع" و"المقاصد" في الشريعة الإسلامية، وكيفية تطبيق كل منهما في الأحكام الشرعية. هذه الفروق تعتبر أساسًا في تحديد الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى مفاسد، مقارنة بالأهداف العليا التي يسعى الشرع لتحقيقها.

٢. تسليط الضوء على أهمية الذرائع في الحماية من المفاسد: يتناول الكتاب دور الذرائع في حماية المجتمع من المخاطر والمفاسد التي قد تنشأ نتيجة لتطبيق بعض الوسائل، حتى وإن كانت في الظاهر لا تتعارض مع المقاصد العامة للشرع.

٣. استعراض دور المقاصد في توجيه التشريع الإسلامي: من خلال هذا الكتاب، يُظهر كيف أن المقاصد تُستخدم كإطار أساسي في استنباط الأحكام الشرعية التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة وتحفظ الدين والمال والعقل والنفس، مع إيلاء اهتمام خاص للمقاصد الكبرى التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها.

٤. تحليل العلاقة بين الفقه التقليدي والمعاصر: من خلال الكتاب، يتم تحليل كيف يتم تطبيق الذرائع والمقاصد في فقه الواقع المعاصر، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة. يتم مناقشة كيفية التعامل مع القضايا الجديدة في المجتمع مع الحفاظ على ثوابت الشريعة.

٥. توفير مصدر علمي للمشتغلين بالفقه والأصول: الكتاب يقدم فائدة كبيرة للفقهاء والمشتغلين في مجال الأصول الفقهية، من خلال جمع بين الجانب النظري والتطبيقي للذرائع والمقاصد، وإتاحة فرصة لفهم أعمق وتطبيق أدق في استنباط الأحكام.

أسباب اختيار الموضوع:

١. أهمية المقاصد والذرائع في فقه الإسلام:

o يعتبر فقه الذرائع والمقاصد من الموضوعات المحورية في علم أصول الفقه، ولا يكاد يخلو أي موضوع فقهي من تأثير هذه المفاهيم. الاختلاف بين الذرائع والمقاصد له تأثير عميق على كيفية تفسير الأحكام الشرعية، سواء في المعاملات أو العبادات. ولهذا، فإن فهم هذه الفروق أمر حيوي للمشتغلين بالفقه.

٢. الحاجة إلى التأصيل الفقهي في القضايا المعاصرة:

o في ظل التحديات التي يواجهها المسلمون في العصر الحديث، مثل وسائل الإعلام والتكنولوجيا والاقتصاد المعاصر، أصبحت الحاجة ملحة لتوضيح كيفية استخدام هذه المفاهيم الشرعية في تفسير المسائل المعاصرة. الكتاب يهدف إلى سد هذه الفجوة من خلال تسليط الضوء على كيفية تطبيق الذرائع والمقاصد في القضايا الجديدة.

٣. تطوير الفقه الإسلامي بما يتماشى مع مستجدات العصر:

- من خلال تناول هذه القضية الفقهية، يسعى الكتاب إلى تقديم إطار علمي يساعد على تطوير الفقه الإسلامي ليتماشى مع التطورات المتسارعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. الفقهاء المعاصرون يحتاجون إلى أسس علمية دقيقة تُمكّنهم من التعامل مع هذه التحديات وفقًا للشرع.

٤. تفسير الخلاف الفقهي في بعض المسائل:

- هناك العديد من المسائل الفقهية التي يختلف فيها الفقهاء بسبب الفروق بين الذرائع والمقاصد، والكتاب يسعى إلى بيان هذه الخلافات، مما يساعد في فهمها بشكل دقيق وتقديم الحلول المناسبة بناءً على الأدلة الشرعية.

٥. نقص الدراسات المتعمقة في هذا المجال:

- رغم أن الذرائع والمقاصد موضوعات قد تناولها الفقهاء في فقههم، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات المعاصرة التي تربط هذه المفاهيم بأحداث العصر، وتُقدّم تطبيقات معاصرة لها. الكتاب يهدف إلى سد هذه الثغرة، وتقديم دراسة موسعة تشتمل على التفسير التقليدي والمقارن والمعاصر.

٦. تشجيع البحث والتطوير في الأصول الفقهية:

- هذا الموضوع يتسم بكونه مثيرًا للبحث والتطوير. من خلال دراسته، يُمكن للباحثين في الفقه والأصول أن يطوروا طرقًا جديدة لفهم واستنباط الأحكام، بناءً على الفروق بين الذرائع والمقاصد، وكيفية التأثير المتبادل بينهما في تنظيم الأحكام الشرعية.

٧. توجهات الفكر الإسلامي المعاصر:

- مع الاهتمام المتزايد بفكر التجديد الديني والإصلاح، يظهر الكتاب كدراسة ضرورية لتمكين فقهاء العصر من الاستناد إلى القواعد الفقهية الراسخة التي تساعد على ملاءمة الفقه مع الواقع دون التفريط في ثوابت الشريعة.

الفصل الأول: مفهوم الذرائع في الفقه الإسلامي

١. تعريف الذرائع:

الذريعة لغة واصطلاحًا:

الذريعة لغة:

- الذريعة في اللغة العربية تعني "الوسيلة" أو "السبب"، وهي مأخوذة من الجذر "ذَرَعَ" الذي يعني "فتح الطريق" أو "أدى إلى شيء". فـ "الذريعة" هي كل ما يمكن أن يقود إلى غاية معينة أو يؤدي إلى حدوث شيء ما، سواء كان ذلك خيرًا أو شرًا.

- قال ابن منظور في لسان العرب: "الذريعة: الطريق أو الوسيلة إلى شيء".

- كما ورد في معاجم أخرى: الذريعة هي "الوسيلة التي تقود إلى نتيجة أو مقصد"، وهي في السياق العام أداة تسهيلية لتحقيق هدف، سواء كان هذا الهدف مشروعًا أو غير مشروع.

الذريعة اصطلاحًا:

- في علم أصول الفقه، يُقصد بـ "الذريعة" الوسيلة التي تؤدي إلى فعل محرم أو مفسدة، حتى وإن كان الفعل نفسه ليس محرمًا في الأصل. فهي الوسيلة التي قد تُفضي إلى ضرر أو فساد. في هذا السياق، تُستخدم الذرائع كقاعدة فقهية لتحظر الوسائل التي قد تؤدي إلى مفاسد، حتى لو كانت في الأصل لا تتضمن محظورًا.

- الذرائع في الفقه تعني: "كل فعل أو وسيلة غير مباشرة تؤدي إلى وقوع محرم أو مفسدة، حتى وإن كانت الوسيلة نفسها لا تتعارض مع الشريعة". مثلًا، إذا كانت وسيلة معينة قد تُفضي إلى الزنا أو القتل أو الفتنة، فإنها تُمنع بموجب قاعدة الذرائع، حتى لو كان الفعل نفسه مباحًا.

- المعنى الاصطلاحي يرتبط بنظرة الشريعة إلى الوسائل التي قد تقود إلى مفاسد أو محرمات. بناءً على ذلك، فإن الشريعة تتجنب هذه الذرائع وتمنعها لحماية المجتمع والدين.

- مثال: إذا كان بيع الخمر في الأساس محرمًا، فإن بيع المواد التي تدخل في صناعة الخمر (مثل السكر أو الكحول) قد يُمنع استنادًا إلى قاعدة الذرائع، رغم أن بيع تلك المواد قد يكون في حد ذاته غير محرم.

الذرائع في الفقه الإسلامي:

- القاعدة الفقهية الشهيرة المتعلقة بالذرائع هي "الوسائل لها أحكام المقاصد"، والتي تعني أن الوسائل تؤخذ بعين الاعتبار في الحكم عليها. إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مقصد محرم، فإنها تُمنع مهما كانت الغاية منها.

- الذريعة في هذا السياق تساهم في منع الأمور المشتبهة، وذلك في سبيل حماية المجتمع والأفراد من الانحرافات أو الوقوع في المحظورات، حتى وإن كانت الوسيلة نفسها قد تبدو في الظاهر مقبولة.

أمثلة على الذرائع في الفقه الإسلامي:

١. بيع السلاح: يُعتبر بيع السلاح مباحًا في حد ذاته، لكنه يُمنع في بعض الحالات إذا كانت هناك إمكانية لاستخدامه في الفتن أو الحروب غير المشروعة.

٢. الإعلانات عن الخمور: قد لا يكون الإعلان عن الخمر في حد ذاته محرمًا، لكن الشريعة تمنع أي وسيلة قد تساهم في الترويج لها أو تشجيع الناس على شربها.

الذريعة هي الوسيلة التي قد تؤدي إلى مفسدة أو محرم، وهي وسيلة يُمنع استخدامها في الشريعة الإسلامية حتى وإن كانت لا تتضمن مباشرة فعلًا محرمًا.

مفهوم الذرائع في فقه الشريعة:

الذريعة في فقه الشريعة:

- الذريعة في فقه الشريعة هي الوسيلة أو الطريق الذي يؤدي إلى غاية معينة، قد تكون محمودة أو مذمومة. فبناءً على هذا المفهوم، لا يقتصر الحكم في الشريعة على الأفعال الظاهرة فقط، بل يمتد ليشمل الوسائل التي تقود إلى هذه الأفعال. والذريعة في الشريعة

تأخذ حكم المقصد الذي تؤدي إليه؛ فإذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مفسدة أو محرم، فإنها تُمنع حتى وإن كانت في حد ذاتها لا تتضمن محظورًا.

الأصل في الذرائع:

- الأصل في فقه الشريعة هو أن الوسائل التي تؤدي إلى محرمات أو مفاسد يجب منعها أو تحريمها، لأن الوسائل تؤخذ بحكم المقاصد. وبالتالي، تُمنع الوسائل التي قد تقود إلى الضرر أو الشر.

- يُقال: "الوسائل لها أحكام المقاصد"، بمعنى أن الوسائل التي قد تُفضي إلى محرم أو مفاسد يجب أن تُمنع لتحقق الشريعة مصلحتها في تحجيم المفاسد.

مفهوم الذرائع في القرآن والسنة:

- في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، نجد التأكيد على تحريم الوسائل التي تقود إلى مفاسد، على سبيل المثال:

  - قال تعالى: "وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا" (الإسراء: ٣٢)، حيث نجد أن الشريعة تحرم الوسائل المؤدية إلى الزنا مثل الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية.

  - حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً فله أجرُها وأجرُ من عمل بها من بعده، ومن سنَّ في الإسلام سنةً سيئةً فله وزرُها ووزرُ من عمل بها من بعده"، فيه تحذير من الوسائل التي تؤدي إلى فتن أو ضلال.

الذريعة والقياس الفقهي:

- في الفقه الإسلامي، تعتبر الذرائع أداة مهمة في القياس. فعندما يرى الفقيه أن وسيلة معينة قد تؤدي إلى محرم، فإنه يستند إلى قاعدة الذرائع في منع تلك الوسيلة، حتى وإن لم يكن هناك نص صريح بتحريمها.

- الذرائع في هذا السياق تتفق مع القاعدة الفقهية القائلة: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب". أي أنه إذا كانت الوسيلة ضرورية لتحقيق غاية شرعية، فإن الوسيلة تكون واجبة، ولكن إذا كانت تؤدي إلى محظور، فإنها تُمنع.

أمثلة على الذرائع في فقه الشريعة:

١. بيع السلاح: يُسمح ببيع السلاح في حد ذاته، لكن يُمنع بيعه في سياقات قد يُحتمل أن يؤدي إلى استخدامه في الحروب الظالمة أو الفتن.

٢. بيع الخمر: رغم أن بيع الخمر في ذاته قد لا يكون محرمًا في بعض الحالات، لكن بيع مواد قد تساهم في إنتاج الخمر يُعد من الذرائع التي يُمنع استخدامها.

٣. الخلوة بين الرجل والمرأة: الخلوة بين رجل وامرأة ليست محرمة بذاتها، لكن إذا كانت تؤدي إلى فتنة أو زنا، فإنها تُمنع كوسيلة.

الذرائع وتطبيقات العصر:

- في العصر الحديث، ظهرت العديد من التطبيقات المعاصرة لقاعدة الذرائع، خصوصًا في مجالات الإعلام، والتكنولوجيا، والاقتصاد. مثلًا:

- الوسائل الإعلامية التي قد تروج للمنكرات أو تسهم في نشر الفتن، تكون ممنوعة بموجب قاعدة الذرائع.

- التكنولوجيا الحديثة: مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، قد يُنظر إليها على أنها ذرائع إذا كانت تُستخدم في نشر الشائعات أو الفتن.

الذرائع في فقه الشريعة هي الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير محمودة أو محرمات، وهي ممنوعة شرعًا إذا كانت تؤدي إلى مفاسد، حتى وإن كانت الوسيلة في حد ذاتها لا تحتوي على محظور. الشريعة تأخذ في اعتبارها الوسائل وتضع لها أحكامًا تتماشى مع المقاصد التي تسعى إلى تحقيقها، وهذا يشمل جميع مناحي الحياة، سواء كانت في المعاملات، أو العبادات، أو العلاقات الاجتماعية.

حكم الذرائع في الشريعة الإسلامية

الذرائع المحرمة في الشريعة الإسلامية:

مفهوم الذرائع المحرمة:

- الذرائع المحرمة هي الوسائل أو الأفعال التي قد لا تكون محظورة في ذاتها، ولكنها تؤدي إلى مفاسد أو محرمات، فتُمنع الشريعة استخدامها من أجل الحفاظ على المصلحة

العامة، وحماية الأفراد من الوقوع في الضرر أو الفساد. ولذلك، فإن الذرائع المحرمة تُعتبر محرمة شرعًا بسبب ما تفضي إليه من مفاسد أو معاصي.

القاعدة الفقهية:

- "الوسائل لها أحكام المقاصد": هذه القاعدة الفقهية الشهيرة تؤكد على أن الوسائل التي تؤدي إلى محرمات تُحرم بغض النظر عن كونها نفسها غير محظورة. فإذا كانت الوسيلة تؤدي إلى فساد أو معصية، فإنها تُمنع حتى وإن كانت قد تُستخدم في سياقات أخرى مشروعة.

أنواع الذرائع المحرمة:

١. الذرائع التي تؤدي إلى المفاسد الأخلاقية:

- مثل الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية، التي قد تؤدي إلى الفتنة أو الزنا. رغم أن الخلوة في حد ذاتها ليست محرمة، إلا أن الشريعة تحظرها إذا كانت تؤدي إلى فساد الأخلاق.

٢. الذرائع التي تؤدي إلى المحرمات المالية:

- مثل بيع الخمر أو الربا. حتى إذا كانت بعض المواد نفسها لا تتضمن محرمًا، فإن بيعها أو تداولها يُمنع إذا كانت تؤدي إلى محرم، كما في بيع الخمر أو المعاملات الربوية.

٣. الذرائع التي تؤدي إلى الفتن أو القتال:

- مثل تحريض الناس على القتل أو الفتنة، كالدعوة إلى العنف أو استخدام وسائل الإعلام للتحريض على قتال أو تهديد السلم العام.

٤. الذرائع في مجال القمار:

- مثل الأنشطة التي تشجع على القمار أو بيع أدوات القمار، حتى وإن كان الشخص نفسه لا يمارس القمار، فإن الشريعة تمنع الوسائل التي تشجع عليه، مثل الإعلانات أو تسهيل الوصول إلى أماكن القمار.

٥. الذرائع التي تؤدي إلى ضرر نفسي أو اجتماعي:

- مثل نشر الشائعات أو نشر مواد إعلامية تروج للفساد أو الفاحشة. الشريعة تمنع الوسائل التي قد تؤدي إلى تدمير سمعة الأشخاص أو تهديد المجتمع بالأفكار الهدامة.

أمثلة على الذرائع المحرمة:

١. التسويق للمواد المحرمة:

- بيع الخمر: يُمنع بيع الخمر، حتى وإن كانت المكونات المشتراة نفسها ليست محظورة، لكنها تُستخدم لإنتاج الخمر.

- التجارة في مواد يمكن استخدامها في محرمات، مثل بيع المواد التي يمكن استخدامها في صناعة المخدرات.

٢. الممارسات التي قد تؤدي إلى الفواحش:

- الدعوة إلى الزنا أو الدعوة إلى ممارسة اللواط: الشريعة تمنع استخدام الوسائل التي تروج لهذه المحرمات، مثل المواد الإعلامية التي تروج لهذه الأفعال.

٣. التعريض للفتن أو الفساد العام:

o التحريض على العنف: إذا كانت الوسيلة قد تؤدي إلى تحريض الناس على القتال أو العنف، فإنها تُمنع، مثل الدعوة إلى الخروج على الحاكم الشرعي أو إثارة الفتن.

o استخدام وسائل الإعلام لنشر الأكاذيب أو الفتنة: مثل نشر مقاطع فيديو تحرض على التطرف أو تشكك في الثوابت الدينية أو الاجتماعية.

٤. إدارة الأموال بطريقة تؤدي إلى المحرمات:

o الربا: المعاملات المالية التي تشمل الربا تعتبر من الذرائع المحرمة، ويُمنع أي نوع من التعاملات التي تؤدي إلى ربا صريح، حتى وإن كانت لا تشمل الفائدة بشكل مباشر.

٥. الخلوة غير المشروعة:

o الخلوة بين الرجل والمرأة غير المتزوجين يمكن أن تكون ذريعة للزنا، وبالتالي فإن الشريعة تحظرها، حتى وإن كانت في البداية لا تحتوي على محرم في حد ذاتها.

حكم الذرائع المحرمة:

- في الإسلام، الذريعة المحرمة تُمنع حتى وإن لم يكن الفعل نفسه محرمًا في الأساس، لأن الشريعة تهدف إلى حفظ المصالح ودرء المفاسد. ولذلك، يتم تحريم الوسائل التي قد تؤدي إلى ضرر، حتى لو كانت في حد ذاتها مباحة.

- التحريم يهدف إلى حماية الدين والنفس والعقل والمال والنسل، وهي المقاصد الرئيسية للشريعة الإسلامية. لذا، فإن الذرائع التي تهدد هذه المقاصد تعتبر محرمًا ويجب تجنبها.

- الذرائع المحرمة هي كل وسيلة قد تؤدي إلى محرم أو مفسدة. وهي تتنوع بين الذرائع الأخلاقية، مثل الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية، والذرائع المالية، مثل الربا، والذرائع الاجتماعية، مثل نشر الفتن والتحريض على العنف. تهدف الشريعة الإسلامية إلى حماية المجتمع من هذه الذرائع عبر منع الوسائل التي قد تؤدي إلى المفاسد.

الذرائع المباحة في الشريعة الإسلامية:

مفهوم الذرائع المباحة:

- الذرائع المباحة هي الوسائل أو الطرق التي لا تحتوي على محظور شرعي في ذاتها ولا تؤدي إلى محرم. هذه الوسائل تُعتبر مباحة شرعًا لأنها لا تفضي إلى أي مفسدة أو معصية، بل هي أدوات مشروعة لتحقيق أهداف مشروعة أو مباحة.

- في الشريعة الإسلامية، لا يتم منع الوسائل إلا إذا كانت تؤدي إلى محرم، بينما الوسائل المباحة تبقى جائزة حتى وإن كانت قد تُستخدم في بعض الحالات لتحقيق أغراض متنوعة.

القاعدة الفقهية المتعلقة بالذرائع المباحة:

- "الوسائل تتبع المقاصد"، حيث يُنظر إلى الوسائل على أنها جائزة ما دامت لا تؤدي إلى مفاسد، وإذا كانت تهدف إلى غايات مشروعة، سواء كانت في مجال العبادات أو المعاملات أو الحياة الاجتماعية.

أمثلة على الذرائع المباحة في الشريعة:

١. الزراعة والزراعة المحرمة:

- الزراعة: الزراعة في حد ذاتها تعتبر وسيلة مباحة إذا كانت تهدف إلى إنتاج طعام أو مؤن، بشرط أن تكون المحاصيل لا تُستخدم في محرمات (مثل زراعة الخمر أو الحشيش).

٢. التجارة في المواد المباحة:

- مثل تجارة المواد الغذائية أو المستلزمات الطبية. هذه التجارة تُعتبر مباحة طالما أن المنتجات نفسها ليست محرمة ولا تُستخدم في المحرمات.

٣. البيع والشراء:

- البيع بشكل عام هو وسيلة مباحة في الشريعة الإسلامية، طالما أن البيعة خالية من الغش أو الربا، وتُستخدم لتحقيق المصالح المشروعة.

٤. الوسائل الإعلامية التي لا تروج للمحرمات:

- مثل الإعلام الإسلامي الذي يُعلم الناس أمور دينهم أو ينشر الوعي الثقافي والاجتماعي بعيدًا عن الفتن أو التحريض على المحرمات.

٥. الذهاب إلى أماكن الترفيه المباحة:

- مثل الذهاب إلى السينما أو زيارة الأماكن العامة التي لا تحتوي على محرمات، حيث يُعتبر ذلك وسيلة مباحة لا يتعارض مع الشريعة إذا كانت خالية من الفتن.

٦. وسائل التواصل الاجتماعي المشروعة:

o مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الديني، أو التواصل مع الأهل، أو تحقيق مصلحة مشروعة. هذه وسائل مباحة طالما كانت تُستخدم بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.

٧. الوسائل الطبية المشروعة:

o مثل استخدام الأدوية والعلاج في المستشفيات، أو اللجوء إلى وسائل العلاج المشروعة التي لا تحتوي على محاذير شرعية.

أهمية الذرائع المباحة في الشريعة:

- التسهيل على الناس: الذرائع المباحة تسهم في تيسير حياة المسلمين وتوسيع دائرة الحلال. هذا يتيح للأفراد تحقيق مصالحهم دون الوقوع في المحظورات.
- تحقيق المقاصد الشرعية: من خلال الذرائع المباحة، يمكن تحقيق المقاصد الشرعية كحفظ النفس والمال والعقل والدين، مثلما يحدث عند استخدام الوسائل المباحة لتحقيق النفع العام في المجتمع.

الذرائع المباحة في المعاملات المالية:

- المعاملات المالية المبنية على المصلحة العامة مثل الشراء والبيع أو الإجارة، بشرط أن تكون خالية من الشروط المحرمة كالتعامل بالربا أو الغرر.

الذرائع المباحة في مجال الدعوة والتوجيه:

- وسائل الدعوة مثل إلقاء المحاضرات أو نشر كتب دينية هي من الوسائل المباحة التي تهدف إلى تعليم الناس أمور دينهم. وتعتبر من الطرق المشرعة لنشر العلم الشرعي وتحقيق الأهداف السامية.

مثل قوله تعالى: "يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ" (الأعراف: ١٥٧).

٢. الحديث الشريف:

- هناك العديد من الأحاديث التي تشير إلى ضرورة اتباع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق المقاصد الشرعية. مثل الحديث: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"، وهذا يدل على أن الوسائل التي تؤدي إلى غاية مشروعة تكون مشروعة طالما أن النية سليمة.

٣. آراء الفقهاء:

- اجتمع فقهاء الشريعة على أن الوسائل المشروعة والتي لا تؤدي إلى محرم هي مباحة، وهم يستندون إلى قاعدة "الوسائل تتبع المقاصد"، بالإضافة إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يُثبت النص على التحريم.

٤. كتب أصول الفقه:

- يعتبر علم أصول الفقه من المصادر الأساسية في فهم مسألة الذرائع في الشريعة، حيث يوضح الفقهاء فيها الفرق بين الذرائع المباحة والمحرمات والمستحبات. كتب مثل "المستصفى" و "البرهان" و "الشفاء" تطرقت لهذا الموضوع.

- الذرائع المباحة هي الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق غايات مشروعة في الإسلام، مثل التجارة في السلع المباحة، وسائل الإعلام التي لا تروج للمحرمات، أو وسائل الدعوة الإسلامية. هذه الوسائل تُعتبر مباحة طالما كانت لا تؤدي إلى محرمات.

الذرائع المستحبة والمكروهة في الشريعة الإسلامية

الذرائع المستحبة:

- الذرائع المستحبة هي الوسائل أو الطرق التي تؤدي إلى مصلحة مشروعة أو عمل صالح، وقد نُص عليها في الشريعة الإسلامية باعتبارها وسائل مستحبة لتحقيق الأهداف الشرعية.

- الشريعة الإسلامية تحث على استخدام الوسائل التي تُفضي إلى مصلحة عامة، شريطة أن تكون هذه الوسائل موافقة لأحكام الشريعة ولا تؤدي إلى محرم أو مفسدة.

أمثلة على الذرائع المستحبة:

١. التعلم والتعليم:

o الوسائل التعليمية مثل القراءة، الكتابة، والتدريس من الذرائع المستحبة. العلم الشرعي والتعليمي هو وسيلة مُحببة في الشريعة الإسلامية، ومن خلاله يُمكن تحقيق مقاصد عظيمة كتعليم الناس دينهم.

٢. المشاركة في الأعمال الخيرية:

- التبرع أو العمل في الجمعيات الخيرية يُعتبر وسيلة مستحبة، لأنها تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة ومساعدة الآخرين.

٣. القيام بالصلاة في جماعة:

- الصلاة في جماعة تُعتبر وسيلة مستحبة لتحقيق الأجر والثواب، وتُساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي وزيادة الألفة بين المسلمين.

٤. زيارة المريض:

- زيارة المرضى هي وسيلة مستحبة لتحقيق مصلحة اجتماعية ودينية، حيث تساعد في التخفيف من معاناتهم وتحقيق أجر عظيم من الله سبحانه وتعالى.

٥. التعاون في الأمور المباحة:

- التعاون بين المسلمين في الأعمال المباحة يُعتبر مستحبًا إذا كان يحقق مصلحة شرعية، مثل التعاون في مشاريع دعوية أو إنسانية.

٦. المحافظة على السنن والنوافل:

- الوسائل التي تؤدي إلى الإكثار من النوافل والسنن المستحبة، مثل أداء صلاة التراويح، أو صيام الإثنين والخميس، تُعد ذرائع مستحبة لأنها تقرب العبد إلى الله سبحانه وتعالى.

حكم الذرائع المستحبة:

- الذرائع المستحبة هي الوسائل التي تساعد في تحقيق الغايات المستحبة في الشريعة. فهي ليست فقط مباحة بل أيضًا موصَى بها أو محببة. استخدام هذه الذرائع يُعتبر عملًا صالحًا يعزز من الممارسات الدينية والاجتماعية المشروعة.

الذرائع المكروهة:

- الذرائع المكروهة هي الوسائل التي قد تؤدي إلى مفسدة أو ضرر، لكنها ليست محرمًا بشكل قاطع. الشريعة الإسلامية توصي بتجنبها لأن استخدامها قد يؤدي إلى الوقوع في محرم أو إحداث ضرر أو مفسدة على المدى البعيد.

أمثلة على الذرائع المكروهة:

١. التوسع في المباحات التي تؤدي إلى الترف:

- مثل الإسراف في الطعام والشراب، أو استخدام وسائل الترف التي تُلهي عن العبادة أو تؤدي إلى الإسراف. هذه الوسائل تُعتبر مكروهة لأنها قد تؤدي إلى البذخ والترف الزائد الذي يُؤثر على حياة المسلم الروحية.

٢. الحديث في الأمور التي تثير الفتن:

- مثل نشر الشائعات أو الحديث في الأمور السياسية أو الاجتماعية التي تُثير القلق والفتن بين الناس. حتى لو كانت هذه الأحاديث ليست محرمًا، فإنها مكروهة لأنها قد تُفضي إلى إثارة الفتن والضغائن.

٣. التوسع في كثرة السفر غير المشروع:

o السفر قد يكون مكروهًا إذا كان بدون غاية مشروعة أو إذا كان يؤدي إلى الكسل عن أداء العبادات. على سبيل المثال، السفر من أجل الترف أو اللهو، دون أن يؤدي إلى منفعة دينية أو دنيوية، يُعد مكروهًا.

٤. مراقبة الناس أو التدخل في شؤونهم:

o مثل التطفل على خصوصيات الآخرين أو التدخل في حياتهم الخاصة دون حاجة شرعية، فإنه من الوسائل المكروهة، حتى لو لم يكن فيها محرم، لكنها قد تؤدي إلى إحداث الفتن أو الضرر النفسي.

٥. الإكثار من الضحك أو الهزل في المجالس:

o كثرة الضحك واللعب قد تُعتبر وسيلة مكروهة إذا كانت تُلهي عن الأمور الجادة أو العبادة. الشريعة الإسلامية تحث على التوازن بين الفرح والجد.

حكم الذرائع المكروهة:

- الذرائع المكروهة ليست محظورة في ذاتها ولكنها تُعتبر مرفوضة شرعًا لأنها قد تؤدي إلى إفساد أو تحقيق مفسدة أكبر في المستقبل. لذلك، يُستحب تجنبها إلا إذا كانت هناك حاجة شرعية ملحة لاستخدامها.

- الذرائع المستحبة هي الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق مصلحة مشروعة أو عمل صالح، وهي محبذة في الشريعة الإسلامية.

- الذرائع المكروهة هي الوسائل التي قد تؤدي إلى مفسدة أو ضرر، لكنها ليست محرمًا بذاتها، وإنما تُعتبر مرفوضة ويُستحب تجنبها.

٣. الأمثلة الفقهية على الذرائع:

بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام في الشريعة الإسلامية:

مفهوم بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام:

- بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام هو بيع منتجات أو أدوات يُمكن استخدامها في أغراض محرمة، مثل بيع الأدوات التي تستخدم في تصنيع الخمر، أو أدوات القمار أو الأدوات التي تُستخدم في المعاصي.

- الشريعة الإسلامية تحظر بيع الأدوات التي يكون استخدامها محرمًا أو يؤدي إلى محرم، لأن الوسائل تتبع الغايات، وإذا كانت الوسيلة تؤدي إلى الحرام، يُحرم التعامل بها أو بيعها.

الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام:

- أدوات القمار مثل النرد أو أوراق اللعب التي تُستخدم في القمار.

- أدوات شرب الخمر مثل الأكواب الخاصة بالخمور أو الزجاجات الخاصة بها.

- الكتب أو المواد الإباحية التي تؤدي إلى الفساد الأخلاقي.

- الأدوات التي تُستخدم في المعاصي مثل أجهزة التنصت أو القرصنة الإلكترونية التي تُستخدم في انتهاك الخصوصية.

حكم بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام في الإسلام:

- الشريعة الإسلامية ترى أن بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام يُعد محرمًا، كما أن الشارع قد حرّم بيع الوسائل التي تؤدي إلى فساد أو محرمات.

- حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار" (حديث صحيح) يدل على أن بيع الأدوات التي تُستخدم في الضرر أو المحرمات يُعتبر محرمًا.

آراء العلماء في بيع الأدوات التي تؤدي إلى الحرام:

- الإمام الشافعي: يرى أن بيع الأشياء التي تؤدي إلى الحرام يُعتبر محرمًا، لأنه إعانة على المعصية. إذا كانت الأداة أو السلعة تُستخدم في المحرم، فإن بيعها يُعتبر مساعدة على المعصية.

- الإمام أحمد بن حنبل: يشدد على أن بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام هو نوع من التعاون على الإثم، لذلك يُعتبر محرمًا.

- الإمام مالك: يرى أن الوسائل التي تؤدي إلى محرم يجب تجنب بيعها، لأنها تعتبر إعانة على المعصية.

- الإمام أبو حنيفة: يوافق بشكل عام على أن بيع الأشياء التي تؤدي إلى الحرام يجب أن يُمنع في الإسلام، مثل بيع أدوات القمار أو الخمور.

دليل تحريم بيع الأدوات التي تؤدي إلى الحرام:

١. الحديث الشريف:

- عن عبد الله بن عباس قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وساقيها، وحاملها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها، وبائعها، والمشتري لها، والمشتراة له" (رواه أبو داود). وهذا الحديث يشمل تحريم بيع الأدوات التي تُستخدم في المعاصي مثل الخمر.

٢. القاعدة الفقهية:

- "الوسائل تتبع المقاصد"، وهذه القاعدة تقرر أنه إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى محرم، فيجب منعها، وبالتالي تحرم الأدوات التي تُستخدم لتحقيق معصية.

٣. قول العلماء:

- أجمع علماء الشريعة على أن بيع الأدوات التي تفضي إلى المحرمات يُعتبر مساعدة في المعصية، وبالتالي يحرم على المسلم بيع مثل هذه الأدوات.

مصادر الفقه الإسلامي التي تناولت هذا الموضوع:

١. القرآن الكريم: لم يتناول القرآن الكريم مسألة بيع الأدوات بشكل مباشر، لكنّه وضع قواعد عامة لمنع الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات، مثل قوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (المائدة: ٢).

٢. الحديث الشريف:

- الحديث الذي ذكره عبد الله بن عباس عن لعن من يبيع أدوات الخمر والوسائل المؤدية إليها.

٣. كتب الفقه:

- المغني لابن قدامة.
- المدونة للإمام مالك.
- الأم للإمام الشافعي.
- الشرح الكبير للدسوقي.

٤. الموسوعات الفقهية: تناولت العديد من الموسوعات الفقهية التي تصدر عن المجامع الفقهية الدولية هذا الموضوع، حيث أكدوا على تحريم بيع الأدوات التي تؤدي إلى الحرام لأنها إعانة على المعصية.

- بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام يُعتبر محرمًا في الشريعة الإسلامية، حيث يُعد إعانة على المعصية أو وسيلة للفساد. ولذلك، فإن بيع مثل هذه الأدوات يُعتبر من التعاون على الإثم ويُحرم.

تأصيل تحريم بعض الأفعال بناءً على الذرائع في الشريعة الإسلامية

مفهوم تأصيل التحريم بناءً على الذرائع:

- التحريم بناءً على الذرائع هو مبدأ فقهي يعتمد على منع الأفعال أو الوسائل التي قد تؤدي إلى محرمات حتى وإن كانت تلك الأفعال في ذاتها مباحة أو جائزة، وذلك لأن هذه الأفعال قد تكون ذرائع تؤدي إلى فساد أو معصية.
- الذرائع هي الوسائل التي قد تؤدي إلى أغراض أو نتائج محرمة، ويعتبر التحريم قائمًا على حماية الناس من الانزلاق إلى المحرم من خلال إغلاق باب الفساد.

تأصيل التحريم بناءً على الذرائع:

١. التحريم في الإسلام يعتمد على سد الذرائع:

- الشريعة الإسلامية تهتم بإغلاق الطرق المؤدية إلى المعاصي، لذا فإن بعض الأفعال المباحة قد يتم تحريمها إذا كانت تؤدي إلى محرم. هذا المبدأ يعرف بـ سد الذرائع.

- سد الذرائع هو منع الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات من أجل حماية المجتمع ومنع الفساد. يُعتبر تحريم الفعل بناءً على الذريعة من أساليب الشريعة الإسلامية لتجنب الوقوع في المعاصي.

٢. أمثلة على تحريم الأفعال بناءً على الذرائع:

- بيع أدوات القمار:

الشريعة الإسلامية تحرم بيع الأدوات التي تؤدي إلى القمار حتى لو كانت الأدوات نفسها لا تُستخدم إلا في الألعاب المباحة، لكن بيعها يُعتبر ذريعة للشر. فإن البيع قد يؤدي إلى تشجيع القمار.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله من لعب بالنرد" (رواه مسلم). هذا الحديث يحرم اللعب بالنرد باعتباره ذرائع للقمار المحرم.

- التوسع في بيع الخمر أو أدواته:

بيع الأدوات الخاصة بالخمر يُعد حرامًا لأنها وسيلة مباشرة للتسهيل على الناس شرب الخمر، وبالتالي يُحرم بيع الأدوات التي تُستخدم في هذا المجال. وقد ورد في الحديث الشريف: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة: عاصرها،

ومعتصرها، وشاربها، وساقيها، وحاملها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها، وبائعها، والمشتري لها، والمشتراة له" (رواه أبو داود).

- إعطاء المواعيد المالية التي تؤدي إلى الربا:

الربا محرم في الإسلام، والشريعة تحظر أي معاملات مالية قد تؤدي إلى الربا، حتى لو كانت المعاملة في ظاهرها مباحة. لذا يُحرم تقديم القروض بفوائد لأنها ذريعة للربا.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (آل عمران: ١٣٠).

- الزواج من امرأة على نية الطلاق:

إذا كان الزواج يؤدي إلى الطلاق بشكل مكرر بدافع استغلال حقوق المرأة أو التلاعب بها، يعتبر ذريعة للمفسدة، ويُحرم.

جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم: " أيُّما رجلٍ تَزَوَّجَ امرأةً على ما قَلَّ مِنَ المَهْرِ أوْ كَثُرَ ، ليس في نفسِهِ أنْ يُؤَدِّيَ إليها حقَّها ؛ خَدَعَها ، فماتَ ولمْ يُؤَدِّ إليها حقَّها ؛ لَقِيَ اللهَ يومَ القيامةِ وهوَ زَانٍ ، وأيُّما رجلٍ اسْتَدَانَ دَيْنًا لا يُرِيدُ أنْ يُؤَدِّيَ إلى صاحِبِه حقَّهُ ؛ خَدْعَةً حتى أَخَذَ مالهُ ، فماتَ ولمْ يَرُدَّ إليهِ دِينَهُ ؛ لَقِيَ اللهَ وهوَ سارِقٌ

٣. حكم الشريعة في الأفعال بناءً على الذرائع:

- الشريعة الإسلامية تجعل من الضروري سد الذرائع التي تؤدي إلى الفساد. هذا مبدأ فقهي يمكن أن يُتبع في العديد من الحالات لتحريم أفعال قد تبدو في ظاهرها مباحة ولكنها قد تؤدي إلى محرمات على المدى البعيد.

- القواعد الفقهية المتعلقة بالذرائع:

"الوسائل تتبع الغايات"، أي إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى غاية محرمة، فهي محظورة.

"إذا اجتمعت مفسدة ومصلحة، وجب درء المفسدة"، وإذا كان الفعل يترتب عليه مفسدة أكبر من المصلحة، فإنه يجب منعه.

٤. دور العلماء في تأصيل هذا المبدأ:

- علماء الفقه الإسلامي قد أكدوا على إغلاق الطرق التي تؤدي إلى الفساد في المجتمعات، وأكدوا على التحريم بناءً على الذرائع لحماية الأفراد والمجتمع من الانزلاق إلى المعاصي.

- الإمام الشافعي في كتابه "الأم" ذكر أنه من الضروري سد الذرائع التي قد تؤدي إلى الفساد.

أدلة تحريم الأفعال بناءً على الذرائع:

١. الحديث الشريف:

- عن عبد الله بن عباس قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وساقيها، وحاملها، والمحمولة إليه، وآكل ثمنها، وبائعها، والمشتري لها، والمشتراة له" (رواه أبو داود). هذا الحديث يؤكد تحريم بيع الأدوات التي تؤدي إلى المحرم.

٢. القرآن الكريم:

- قال تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا" (الإسراء: ٣٢). الشريعة قد منعت الوسائل التي قد تؤدي إلى الزنا من خلال سد الذرائع التي قد تساهم في الفاحشة.

٣. القواعد الفقهية:

- "لا ضرر ولا ضرار". إذا كانت الأفعال تؤدي إلى ضرر ديني أو اجتماعي، فإن الشريعة تمنعها.

٤. كتب الفقه:

- المغني لابن قدامة.
- الأم للإمام الشافعي.
- المدونة للإمام مالك.
- الشرح الكبير للدسوقي.

□ تأصيل التحريم بناءً على الذرائع هو مبدأ فقهي يهدف إلى منع الأفعال التي تؤدي إلى الشرور أو المفاسد، حتى وإن كانت تلك الأفعال في حد ذاتها مباحة. ويعتمد هذا المبدأ على فكرة سد الذرائع للحفاظ على المجتمع من الوقوع في المعاصي.

الفصل الثاني: مفهوم المقاصد في الفقه الإسلامي

المقاصد لغة واصطلاحًا

المقاصد لغةً:

- المقصد في اللغة العربية هو الغاية أو الهدف، وهو من الجذر العربي "قَصَدَ" الذي يعني اتجه إلى شيء أو رَامَ الوصول إلى غاية.
- قصد في اللغة يعني: النية أو المقصود أو الهدف، ويُقال: قَصَدَ المكان أي ذهب إليه، وقَصَدَ الشيء أي أراده واتجه إليه.

المقاصد اصطلاحًا:

- المقاصد في الاصطلاح الفقهي تعني الأهداف والغايات التي يسعى إليها الشارع من التشريعات والأحكام الشرعية.

- في فقه المقاصد، يُقصد بها الأغراض أو الأهداف التي وضعتها الشريعة الإسلامية لتحقيق صلاح البشر في الدنيا والآخرة.

- المقاصد في الاصطلاح الفقهي تُفهم على أنها حكمة التشريع والغاية التي يسعى الشارع لتحقيقها من خلال الأحكام والنصوص الشرعية.

المقاصد في العلوم الشرعية:

- مقاصد الشريعة الإسلامية هي الأهداف التي تسعى الشريعة لتحقيقها من خلال النصوص الشرعية (القرآن والسنة) وتتمثل في حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال.

- هذه المقاصد تُعتبر الغاية التي تحكم التشريعات الشرعية وتساعد في تحديد حكم الله تعالى في كثير من المسائل.

المصادر:

١. القرآن الكريم:

- في القرآن الكريم نجد أن الشريعة تهدف إلى حفظ الدين والنفس والعقل وغيرها من المقاصد. قال تعالى: "وَمَا ارسلناك إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَلَمِينَ" (الأنبياء).

٢. السنة النبوية:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (رواه البخاري). هذه الحديث يعكس غاية الشريعة في إتمام المقاصد الأخلاقية.

٣. كتب المقاصد:

- الموافقات للإمام الشاطبي: تناول فيه مقاصد الشريعة بشكل مفصل، حيث وضح أن الشريعة تهدف إلى تحقيق مصالح الناس من خلال الحفاظ على الدين والنفس والمال والعقل.

- المقاصد الشريعة للعلامة الطاهر بن عاشور: شرح فيه مبادئ المقاصد وطرق تطبيقها في الفقه الإسلامي.

- قواعد المقاصد للعلامة ابن عابدين: فسر فيها الفروق بين المقاصد الشرعية والفقهية وكيفية تطبيقها.

٤. الفقه الإسلامي:

- الشافعية: الإمام الشافعي تحدث عن المقاصد في الرسالة وركز على النية والغاية التي يجب أن ترافق الأحكام.

- الحنفية: حاولوا تحديد المقاصد من خلال دور الشريعة في تنظيم حياة الإنسان.

- المالكية: تناولوا المقاصد من خلال حفظ حقوق الإنسان بما يتوافق مع الشريعة.

- المقاصد هي الغايات والاهداف التي وضعتها الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة.

- يمكننا تلخيص المقاصد في خمسة أهداف أساسية هي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ المال، حفظ العقل، حفظ النسل.

المقاصد الكلية والجزئية في الشريعة الإسلامية

المقاصد الكلية:

المقاصد الكلية هي الأهداف العامة التي يسعى الشارع إلى تحقيقها في جميع التشريعات والأحكام الشرعية. هذه المقاصد تُمثل الإطار العام الذي توجه فيه الشريعة أعمالها لتصون وتُحافظ على مصالح الإنسان في جميع جوانب الحياة.

١. تعريف المقاصد الكلية:

- المقاصد الكلية هي الأهداف الرئيسية التي لا يمكن التنازل عنها أو إلغاؤها، وهي تمثل المبادئ الأساسية التي تهدف الشريعة إلى الحفاظ عليها في كل زمان ومكان.
- هذه المقاصد تتضمن حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ المال، وحفظ النسل، وهي مقاصد أساسية تهدف الشريعة إلى تحقيقها في جميع أحكامها.

٢. أهمية المقاصد الكلية:

- حفظ الدين: هو الهدف الأول والأساسي في الشريعة الإسلامية، ويُقصد به المحافظة على الدين الإسلامي وحرية ممارسته، وكذلك تحريمه للكفر والشرك.
- حفظ النفس: الحفاظ على حياة الإنسان وحقه في العيش بسلامة وأمان. الشريعة تُحرّم القتل والاعتداء على حياة الآخرين.
- حفظ العقل: الحفاظ على عقل الإنسان من الضرر، ولهذا السبب حرمت الشريعة الخمر وكل ما يُفقد العقل.

- حفظ المال: حماية المال وحقوق الناس فيه، مما يقتضي تحريمه للسرقة والغش والربا.

- حفظ النسل: المحافظة على النسل البشري وحمايته من الفساد الأخلاقي، ولهذا حُرّم الزنا ووجبت الحماية للأسرة.

٣. أمثلة على المقاصد الكلية:

- حفظ الدين: الشريعة الإسلامية قد سنّت العديد من الأحكام المتعلقة بالشهادتين، الصلاة، والزكاة لحماية الدين.

- حفظ النفس: قوانين القصاص والحدود تهدف إلى حفظ النفس ومنع الاعتداء على الآخرين.

- حفظ المال: تحظر الشريعة السرقة والغش والربا لحماية حقوق المال.

المقاصد الجزئية:

المقاصد الجزئية هي الأهداف الخاصة التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في إطار تشريعات معينة أو في حالة معينة. هذه المقاصد تُمثل أهدافًا تفصيلية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة، وهي غالبًا ما ترتبط بالأحكام الفقهية الفردية أو المستجدة في حياة المجتمع.

١. تعريف المقاصد الجزئية:

- المقاصد الجزئية هي الأهداف التفصيلية التي تأتي من أجل تحقيق مصلحة خاصة في حالة معينة أو تشريع معين. تكون هذه المقاصد فرعية مقارنة بالمقاصد الكلية.

- تهدف المقاصد الجزئية إلى تحقيق مصلحة جزئية في سياقات حياتية معينة مثل المعاملات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية.

٢. أهمية المقاصد الجزئية:

- المقاصد الجزئية تساعد في تطبيق المقاصد الكلية بطريقة مرنة ومتكيفة مع المستجدات في حياة الأفراد والمجتمعات.

- يمكن أن تتغير المقاصد الجزئية بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والزمان والمكان، لكنها تبقى مرتبطة بالأهداف الكلية.

٣. أمثلة على المقاصد الجزئية:

- المقاصد الجزئية في المعاملات التجارية: تهدف إلى حماية حقوق الأطراف في العقود مثل البيع والشراء وفقًا للعدالة والإنصاف.

- المقاصد الجزئية في الأسرة: تشريعات الزواج والطلاق والنفقة تعتبر جزئية لأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة الأسرة وحمايتها.

- المقاصد الجزئية في العقوبات: مثل حد السرقة وحد الزنا، التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المحلي.

الفرق بين المقاصد الكلية والجزئية:

١. الكلية:

- عامة وشاملة: تهدف إلى حماية الدين، النفس، المال، العقل، والنسل.

- ثابتة وغير قابلة للتغيير: لا تتغير عبر الأزمان.
- أساسية: تشكل أساس التشريع الإسلامي وتوجيهه.

٢. الجزئية:

- تفصيلية وخاصة: تهدف إلى تحقيق مصالح أو أهداف مرتبطة بتشريعات معينة.
- قابلة للتغيير: يمكن أن تتغير وفقًا للظروف والمتغيرات.
- تكمل المقاصد الكلية: وتساعد في تطبيقها في مواقف حياتية معينة.

- المقاصد الكلية هي الأهداف الرئيسية التي تسعى الشريعة لتحقيقها في جميع أحكامها وتشريعاتها، مثل حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ المال، حفظ العقل، وحفظ النسل.
- المقاصد الجزئية هي الأهداف الخاصة التي تتعلق بتشريعات معينة أو مواقف محددة في الحياة، وهي غالبًا ما تتغير وتتأقلم مع الظروف.

المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية

المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية هي الأهداف الأساسية والكلية التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها من خلال التشريعات والأحكام التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية. هذه المقاصد تمثل الغايات العليا التي تسعى الشريعة لتحقيقها في حياة الفرد والمجتمع، وتُعتبر الإطار العام الذي تحكم فيه الشريعة أحكامها.

المقاصد الكبرى الشريعة الإسلامية

١. حفظ الدين (الدين والاعتقاد):

o حفظ الدين هو أعلى مقصد في الشريعة الإسلامية، وهو الهدف الأول الذي يسعى التشريع إلى تحقيقه. الشريعة تعمل على حماية الدين الإسلامي ونشره بين الناس وحمايته من البدع والشرك والفساد العقائدي.

٢. حفظ النفس:

o حفظ النفس يعني صيانة حياة الإنسان وحقه في العيش بسلام وأمان. الشريعة تحرم القتل والاعتداء على الحياة الإنسانية وتحرص على حماية الأفراد من المخاطر والتهديدات.

o الدليل: قال تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّـهُ إِلَّا بِالْحَقِّ" (الإسراء: ٣٣).

٣. حفظ المال:

o حفظ المال هو حماية الأموال وحقوق الأفراد فيه من السرقة والغش والربا وكل ما يضر بملكيات الناس. الشريعة وضعت أحكامًا تمنع الاعتداء على المال وتهدف إلى تحقيق العدالة المالية.

o الدليل: قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ" (النساء:

٤. حفظ العقل:

o حفظ العقل يعني حماية العقل من التلف أو الإفساد. الشريعة الإسلامية تحظر كل ما يُفقد العقل من الخمر والمخدرات وكل ما يعرض العقل للضرر. الحفاظ على العقل يعتبر من الأولويات التي يسعى الشارع لتحقيقها.

- الدليل: قال تعالى: "إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّـهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ" (المائدة: ٩١).

٥. حفظ النسل (الأسرة):

- حفظ النسل يعني حماية الأسرة والعناية بها من خلال التشريعات التي تحافظ على الزواج، النسل، والوراثة. الشريعة تهدف إلى الحفاظ على الأنساب وحمايتها من الفساد الاجتماعي من خلال تحريمه للزنا وغيره من الأعمال المفسدة للأخلاق.

- الدليل: قال تعالى: "وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ" (المؤمنون: ٥)، و**"وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا"** (الإسراء: ٣٢).

٦. حفظ الكرامة الإنسانية:

- حفظ كرامة الإنسان هو إحدى المقاصد الكبرى التي تسعى الشريعة لتحقيقها. الشريعة تهدف إلى حماية كرامة الإنسان وضمان حقوقه، سواء في العمل أو الحرية أو الكرامة الشخصية. الشريعة تمنع كل ما يمكن أن يمس كرامة الإنسان.

- الدليل: قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" (الإسراء: ٧٠).

أهمية المقاصد الكبرى:

- التوجيه الأخلاقي: المقاصد الكبرى تساهم في توجيه المجتمع نحو القيم الإسلامية الأصيلة وتضمن تطبيق القيم الأخلاقية في جميع جوانب الحياة.

- تحقيق العدالة: المقاصد الكبرى تشكل أساس العدالة في الشريعة الإسلامية، حيث أنها تضمن حماية الحقوق وتحقيق المساواة والعدالة بين الناس.

- موازنة بين المصالح والمفاسد: الشريعة توازن بين المصالح والمفاسد لضمان أن كل حكم شرعي يخدم مصلحة الإنسان ويحميه من الضرر.

- المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية تتمثل في حفظ الدين، النفس، المال، العقل، والنسل، وهي المقاصد التي تسعى الشريعة لتحقيقها من خلال الأحكام الشرعية.

- هذه المقاصد تُمثل الغايات العليا التي توجه التشريع الإسلامي في جميع جوانب الحياة البشرية لضمان تحقيق العدالة، المساواة، والرفاهية للمجتمعات

أهمية المقاصد في استنباط الأحكام الشرعية

المقاصد الشرعية تلعب دورًا مركزيًا في استنباط الأحكام الشرعية، إذ أن الفقه الإسلامي لا يعتمد فقط على النصوص الظاهرة، بل يستند أيضًا إلى فهم الأهداف الكلية والعامة التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها في الحياة البشرية. تعتبر المقاصد الإطار الذي يساعد الفقيه على فهم الغاية الشرعية من الأحكام وتفسيرها وفقًا لحاجات الواقع ومتغيراته.

أهمية المقاصد في استنباط الأحكام الشرعية:

١. توجيه الفقهاء نحو مقاصد الشريعة:

- المقاصد تعمل على توجيه الفقهاء والمجتهدين إلى الغايات العليا التي تسعى الشريعة لتحقيقها، مثل حفظ الدين والنفس والمال، مما يساعد في استنباط أحكام تراعي مصلحة الإنسان وتلبي حاجاته في مختلف الأزمنة والأمكنة.

- الدليل: قال تعالى: " يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " (النساء: ٢٦).

٢. تفسير النصوص الشرعية:

- المقاصد تساهم في تفسير النصوص الشرعية بشكل يعكس الغاية التي أرادها الشارع. عندما لا يكون النص صريحًا، يمكن للفقهاء أن يعتمدوا على المقصد العام للنصوص لإصدار حكم شرعي يتفق مع الهدف الكلي للشريعة.

٣. التيسير والتخفيف:

- من خلال المقاصد الشرعية، يمكن التخفيف في بعض الأحكام في حالات الضرورة، كالحاجة إلى التيسير على المسلمين في الأوقات التي قد تؤدي فيها التكاليف الشرعية إلى مشقة. فالمقاصد تدعم مبدأ اليسر في الفقه الإسلامي.

- الدليل: قال تعالى: "مَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ" (المائدة: ٦).

٤. تحقيق مصالح الناس:

- المقاصد تعد أداة مهمة في استنباط الأحكام التي تركز على تحقيق مصالح الناس وحمايتها من المفاسد. الفقه الإسلامي يهدف دائمًا إلى مصلحة الإنسان في دنيا وآخرة، مما يجعل المقاصد أساسًا لابتكار أحكام جديدة أو تكييف الأحكام لتناسب الواقع المتغير.

- الدليل: قال تعالى: "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" (الحج: ٧٨).

٥. الاستجابة للمتغيرات:

o بفضل المقاصد، يستطيع الفقهاء والمجتهدون الاستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العصر الحديث. الشريعة الإسلامية، من خلال فهم مقاصدها العليا، تتيح مجالًا واسعًا للاجتهاد في مسألة تطبيق الأحكام بما يتناسب مع معطيات العصر.

٦. التمييز بين الضرورات والحاجات:

o المقاصد تساعد في التمييز بين الأحكام التي تتعلق بالضرورات (التي لا يمكن الاستغناء عنها) وبين تلك التي تتعلق بالحاجات أو التحسينات. ذلك يسمح بتحديد الأولويات في إصدار الأحكام بناءً على الضرورات التي تحقن الدماء وتحفظ الأعراض.

o الدليل: قال تعالى: "فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ" (البقرة: ١٧٣).

٧. الاستفادة من المقاصد في فقه المعاملات:

o المقاصد تسهم في تطوير فقه المعاملات وخاصة في التعاملات المالية، كالربا والتأمين، حيث يساعد فهم المقاصد في إيجاد حلول شرعية لمستجدات العصر بما يحقق مصلحة المجتمع.

- الدليل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات"، وهذا يشير إلى أهمية المقاصد في فهم النيات والغايات وراء أي عمل.

٨. التوازن بين المصالح والمفاسد:

- الشريعة تقوم على موازنة المصالح والمفاسد. من خلال المقاصد، يستطيع الفقيه أن يُقدِّر المصلحة العامة من النصوص الشرعية في مختلف الأوقات.

- الدليل: قال تعالى: "يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ" (الأعراف: ١٥٧).

- المقاصد الشرعية تُعتبر أداة قوية في استنباط الأحكام، حيث تساهم في فهم النصوص الشرعية من خلال تحديد الأهداف العليا التي يسعى الإسلام لتحقيقها. المقاصد تساهم في تحقيق العدالة، التيسير، ومواكبة المتغيرات في المجتمع، مما يجعل الفقه الإسلامي قادرًا على التعامل مع التحديات الحديثة بمرونة ودقة.

العلاقة بين المقاصد والشرائع الجزئية

العلاقة بين المقاصد الشرعية والشرائع الجزئية (أو الأحكام الجزئية) علاقة تكاملية وتوجيهية، حيث أن المقاصد تعد الإطار العام الذي يوجه ويحدد غايات الشرائع الجزئية، في حين أن الشرائع الجزئية تعد تطبيقًا عمليًا للمقاصد الكبرى في مسائل الحياة اليومية.

١. المقاصد الشرعية:

المقاصد الشرعية هي الأهداف الكبرى التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها في الحياة البشرية، مثل:

- حفظ الدين.
- حفظ النفس.
- حفظ المال.
- حفظ العرض.
- حفظ العقل.

تعتبر هذه الأهداف هي الغاية العليا التي تهدف إليها الشريعة الإسلامية، وتوجه المسلم إلى تحقيقها في جميع جوانب حياته.

٢. الشرائع الجزئية:

الشرائع الجزئية هي الأحكام التفصيلية التي تتعلق بمختلف مجالات الحياة مثل: العبادات، المعاملات، الحدود، الآداب العامة، وغير ذلك. وتُشتق هذه الأحكام من النصوص الشرعية، مثل القرآن الكريم والسنة النبوية، وتحدد كيفية أداء العبادات وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين.

العلاقة بينهما:

١. الشرائع الجزئية وسيلة لتحقيق المقاصد الكبرى:

- الشرائع الجزئية تهدف إلى تحقيق المقاصد الشرعية، فهي وسيلة للوصول إلى الغايات الكبرى التي أشار إليها الشرع. على سبيل المثال:

الصلاة، وهي عبادة فردية، تهدف إلى حفظ الدين وتطهير النفس.

الزكاة تهدف إلى حفظ المال ومساعدة المحتاجين، وهي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تحريم الربا يأتي لتحقيق حفظ المال وحماية الناس من الظلم الاقتصادي.

٢. توجيه الفقهاء للاستنباط:

- المقاصد الكبرى تُمكّن الفقهاء من استنباط الأحكام الشرعية الجزئية بطريقة تُراعي الغاية الكلية للشريعة. فالفقهاء يدرسُون النصوص الشرعية وفقًا للأهداف العامة التي تسعى الشريعة لتحقيقها، مما يضمن أن تكون الأحكام الصادرة متوافقة مع مصلحة المجتمع والمصلحة الفردية.

- مثلاً: تحريم الخمر لا يُستند فقط إلى نصوص تحرمه، ولكن بناءً على مقصد الشريعة في حفظ العقل ومنع الفساد الاجتماعي.

٣. تفسير النصوص الشرعية:

- المقاصد تقدم إطارًا تفسيريًا لفهم الأحكام الشرعية الجزئية. فالنصوص التي قد تبدو جزئية أو متفرقة تصبح أكثر وضوحًا عند فهمها في ضوء المقاصد الكبرى.

- على سبيل المثال: تحريم الزنا ليس فقط لمصلحة الفرد المتورط فيه، بل لأن الشريعة تسعى إلى حفظ العرض ومنع الفتن في المجتمع.

٤. الاستجابة للمتغيرات:

o المقاصد تتيح للفقهاء التكيف مع المستجدات بما يتوافق مع الأهداف الكبرى. بينما الأحكام الجزئية قد تتغير بناءً على الواقع المتغير، تبقى المقاصد ثابتة في أهدافها. وهذا يساعد في إعادة صياغة الأحكام لتناسب التحديات الجديدة من خلال فهم مقاصد الشريعة.

o على سبيل المثال، التكنولوجيا الحديثة قد تطرح قضايا جديدة، مثل التعامل مع العملات الرقمية، وهنا يمكن استخدام المقاصد الكبرى لاستنباط حكم شرعي يتوافق مع الأهداف العليا للشريعة.

٥. التوازن بين المقاصد والشرائع الجزئية:

o الشرائع الجزئية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح والمفاسد. فالمقاصد الكبرى تحدد الاتجاه العام، بينما تقوم الأحكام الجزئية بتفصيل كيفية التعامل مع تلك المصالح والمفاسد.

o على سبيل المثال: القضاء على الفساد يتطلب تطبيق الأحكام الجزئية المرتبطة به، مثل حد السرقة أو القصاص، لكن المقاصد الكبرى للشريعة تأخذ في الاعتبار أن الهدف هو تحقيق العدالة وإقامة الأمن الاجتماعي.

أمثلة على العلاقة بين المقاصد والشرائع الجزئية:

١. الزكاة:

o المقصد: حفظ المال وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- الشرائع الجزئية: فرض الزكاة بنسبة معينة من المال، وتوزيعها على الفقراء والمساكين.

٢. الحدود:

- المقصد: حفظ الأعراض ومنع الفساد الاجتماعي.

- الشرائع الجزئية: تطبيق الحدود مثل حد الزنا وحد القذف، بهدف تطهير المجتمع من الفواحش.

٣. الصلاة:

- المقصد: حفظ الدين وتطهير النفس.

- الشرائع الجزئية: أداء الصلوات الخمس يوميًا، وتوجيه المسلم للقيام بالعبادات التي تقربه من الله تعالى.

العلاقة بين المقاصد الشرعية والشرائع الجزئية هي علاقة تكاملية. المقاصد تمثل الأهداف العليا التي تسعى الشريعة لتحقيقها في الحياة الإنسانية، بينما الشرائع الجزئية هي الوسائل العملية لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي، لا يمكن فهم الأحكام الجزئية بشكل صحيح إلا في ضوء المقاصد الكبرى التي توجهها وتحدد غاياتها.

الفصل الثالث: الفروق الجوهرية بين الذرائع والمقاصد

١. من حيث الهدف:

الذرائع تهدف إلى منع المفسدة

في الفقه الإسلامي، تُعتبر الذرائع من الوسائل التي تهدف إلى منع المفسدة ومنع الوقوع في الحرام، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات احترازية قبل وقوع الأفعال التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية. وبمعنى آخر، تقوم الشريعة الإسلامية بحظر الأفعال المفضية إلى الفساد أو المفسدة حتى وإن كانت في ظاهرها مباحة أو مستحبة، وذلك خشية أن تؤدي إلى الوقوع في المحرمات.

مفهوم الذرائع في منع المفسدة:

الذرائع تشير إلى الأفعال أو الوسائل التي تؤدي في نهاية المطاف إلى مفسدة أو محرم، حتى وإن كانت بذاتها مباحة أو مشروعة. فإذا كانت وسيلة معينة أو فعل يؤدي إلى مفسدة أكبر، فإن الشريعة تمنعها من باب سد الذرائع.

المفهوم التفصيلي:

- الذرائع هي الأفعال التي يظن أنها مباحة أو قد تكون مستحبة، لكنها تُفضي إلى الوقوع في الحرام أو تؤدي إلى مفسدة.
- الشريعة تتخذ التحفظات الوقائية من أجل منع الوقوع في الفساد أو المحرمات، فيتم تحريم الذريعة حتى وإن كانت بعيدة عن الحرام من حيث الظاهر.

أمثلة على الذرائع التي تهدف إلى منع المفسدة:

١. بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام:

o على سبيل المثال، بيع الخمر أو بيع آلات القمار، رغم أن بيع هذه الأشياء قد يبدو مباحًا في ذاته، إلا أن الشريعة منعت ذلك لأنه يؤدي إلى مفسدة عظيمة تتمثل في إفساد الدين وتدمير الأفراد. فالذريعة هنا هي بيع الأدوات التي تفضي إلى الحرام.

٢. الاختلاط بين الرجال والنساء:

o في بعض الحالات، قد يكون هناك اختلاط بين الجنسين في مجالات معينة، والشريعة قد تراه غير محرم في سياقات معينة (كالعمل في بيئة مشتركة)، ولكنها تحظر ذلك عندما يؤدي إلى الفتنة أو الفاحشة. ففي هذه الحالة، يُمنع الاختلاط لأنه ذريعة للوقوع في المفسدة، وهي الفتنة بين الجنسين.

٣. السفر بدون محرم للمرأة:

o في بعض الأحيان، قد يُعتبر سفر المرأة دون محرم مباحًا في ذاته، ولكن الشريعة تمنع ذلك خشية أن يؤدي إلى الوقوع في الفتن أو التعرض للمخاطر، فيكون بذلك ذريعة للمفسدة التي قد تحدث في السفر.

٤. الفتح في التعاملات المالية التي تؤدي إلى الربا:

o قد يكون البيع بالتقسيط في الظاهر مباحًا، ولكن إذا كانت الآلية تؤدي إلى زيادة في المبلغ المدفوع بشكل مماثل للربا، فإن الشريعة تمنع هذه المعاملات لأنها تعتبر ذريعة للربا.

أدلة تحريم الذرائع في الشريعة:

١. قوله تعالى:

o قال تعالى: {وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

في هذه الآية، تحظر الشريعة الاقتراب من الزنا ليس فقط في حالة الارتكاب، بل حتى الذرائع التي قد تؤدي إليه مثل الخلوة أو النظرة.

٢. قوله تعالى:

o قال تعالى: { وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ } (البقرة: ١٢٤).

هذه الآية تؤكد على ضرورة التحفظات الوقائية من الذريات الضارة أو أي سلوك قد يؤدي إلى الفساد.

٣. حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

o قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كراع يرعا حول الحمى يوشك أن يقع فيه" (رواه البخاري ومسلم).

في هذا الحديث الشريف، يشير النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن التقرب من المحرمات أو الأفعال التي قد تؤدي إليها تُعد ذريعة قد تؤدي إلى الوقوع في الحرام.

الفوائد العملية من تحريم الذرائع:

١. الوقاية من الفتن والمفسدة:

- الذرائع تحمي المجتمع من الوقوع في الفتن التي قد تؤدي إلى إفساد الأفراد أو الجماعات. كما تساهم في حماية الأعراض وحفظ الدين من أي مؤثرات سلبية.

٢. حماية الحقوق والمصالح العامة:

- بتحري الشريعة من الذرائع التي قد تؤدي إلى المفسدة، يتم حماية الحقوق الاجتماعية والأخلاقية من التدهور، مما يسهم في بناء مجتمع قوي قائم على القيم الإسلامية.

٣. تحقيق التكافل الاجتماعي:

- من خلال منع الذرائع التي قد تؤدي إلى أفعال مدمرة اجتماعيًا، تساهم الشريعة في تحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة بين الأفراد.

الذرائع في الشريعة الإسلامية تهدف إلى منع المفسدة وحماية المجتمع والأفراد من الوقوع في الأفعال المحرمة أو المفسدة، حتى وإن كانت تلك الأفعال تبدو مباحة أو مشروعة في الظاهر. الشريعة تأخذ بعين الاعتبار الوقاية من الأضرار المحتملة، وتعتبر الاحتراز من الذرائع أداة مهمة لضمان حفظ الدين والأخلاق والمصالح العامة.

المقاصد تهدف إلى تحقيق المصلحة

في الفقه الإسلامي، المقاصد هي الأهداف العليا التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها من خلال الأحكام الشرعية. تعتبر المصلحة من أهم المبادئ التي يقوم عليها فهم المقاصد، حيث تهدف الشريعة إلى تحقيق مصلحة الإنسان وحمايته من المفاسد، وذلك بتشريعات توازن بين المصلحة العامة والخاصة.

مفهوم المقاصد وتحقيق المصلحة:

- المقاصد في الشريعة الإسلامية هي الأهداف الرئيسية التي تسعى الشريعة لتحقيقها، مثل حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ المال، وحفظ النسل. وكل حكم شرعي سواء كان فرضًا، أو مندوبًا، أو مكروهًا، أو محرمًا، فإنه يتوجه نحو تحقيق هذه المقاصد.

- المصلحة هي الهدف الرئيس الذي تسعى الشريعة لتحقيقه، سواء كانت مصلحة دينية أو دنيوية. والأحكام الشرعية ليست مجرد أوامر ونواهٍ، بل هي وسائل لتحقيق مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة.

أنواع المصالح في الشريعة:

١. المصلحة الضرورية:

- المصالح الضرورية هي التي تعتبر ضرورية لاستمرار الحياة وسلامة الإنسان، مثل حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل. ويُحرّم في الشريعة كل ما يضر بهذه المصالح.

مثال: تحريم القتل والاعتداء على النفس البشرية، لأن الحفاظ على حياة الإنسان من المصلحة الضرورية التي تهدف الشريعة إلى حمايتها.

٢. المصلحة الحاجية:

- المصالح الحاجية هي التي تلبي احتياجات البشر وتعزز الراحة والرفاهية دون أن تكون ضرورية. هذه المصالح ليست ضرورية ولكن حمايتها مهمة لتنظيم الحياة الاجتماعية.

مثال: تنظيم المعاملات المالية مثل بيع وشراء الأموال وفقًا لأحكام الشريعة، حتى لا تُفقد العدالة والإنصاف في المعاملات.

٣. المصلحة التحسينية:

- المصالح التحسينية هي التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، مثل التشجيع على الفضائل والقيام بالأعمال المستحبة، التي تجعل حياة الإنسان أكثر جمالًا ورفاهية.

مثال: الصدقة وإفشاء السلام، حيث تحسن هذه الأعمال العلاقات الاجتماعية وتخلق بيئة تعاونية وصحية.

أدلة شرعية على تحقيق المصلحة من خلال المقاصد:

١. قوله تعالى:

- قال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (الحج: ٧٨).

هذه الآية تشير إلى أن الشريعة جاءت لتحقيق اليسر وتحقيق المصلحة للإنسان دون تحميله ما يعسر عليه، مما يدل على أن التشريعات تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان.

٢. حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (رواه البخاري).

هذا الحديث يدل على أن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان في الأخلاق والفضائل، مما يعني أن المقاصد الشرعية تهدف إلى تحسين حال الناس.

٣. حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

o قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار" (رواه ابن ماجه).

هذا الحديث يوضح أن الشريعة تهدف إلى منع الضرر وتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال تجنب كل ما يؤدي إلى المفسدة.

تحقيق المصلحة من خلال تطبيق المقاصد في الواقع:

١. حفظ الدين:

o من أبرز مقاصد الشريعة هو حفظ الدين، والشريعة الإسلامية قد شرعت من الأحكام ما يحقق المصلحة الدينية، مثل تحريم الشرك وتحقيق العبودية لله تعالى، وذلك لحماية الإنسان من الضلال.

٢. حفظ النفس:

o حفظ النفس هو أحد المقاصد الكبرى، ولذلك نجد أن الشريعة قد وضعت الحدود الشرعية لتحديد المباحات والمحرّمات في مجال حفظ الحياة الإنسانية. من ذلك تحريم القتل والانتحار، وحفظ الحقوق من خلال القصاص.

٣. حفظ العقل:

- حفظ العقل هو مصلحة كبيرة تهدف الشريعة إلى تحقيقها من خلال تحريم المسكرات والمخدرات، لأنها تضر بالعقل وتؤدي إلى فساد المجتمع.

٤. حفظ المال:

- الشريعة وضعت أحكامًا تتعلق بحماية المال الخاص والعام من السرقة والغش والربا، وهي مصلحة اجتماعية تهدف إلى توفير العدالة وحماية الأفراد والمجتمع.

٥. حفظ النسل:

- حفظ النسل يعتبر من أهداف الشريعة، لذلك تم تحريم الزنا وتحديد العلاقات الزوجية بما يضمن الحفاظ على النسل البشري ضمن إطار من الشرعية.

الفوائد العملية من تحقيق المصلحة عبر المقاصد:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية:

- من خلال تحقيق مصلحة الإنسان في حفظ الحقوق وتوزيع الثروات بشكل عادل، تساهم المقاصد الشرعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

٢. تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي:

- بتطبيق أحكام الشريعة التي تحقق المصلحة، مثل تحريم الفواحش وفرض حدود السرقة، تساهم في استقرار المجتمع وحماية أمنه.

٣. تعزيز الرؤية الشاملة للحياة:

- المقاصد الشرعية تؤكد على أن الحياة متكاملة من خلال تحقيق المصلحة في الدين والدنيا معًا، مما يخلق توازنًا بين الجوانب الروحية والمادية للإنسان.

المقاصد في الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق المصلحة للإنسان من خلال تشريعات تحمي الدين، النفس، العقل، المال، والنسل. الشريعة لا تهدف فقط إلى العبادة الظاهرة، بل تهتم أيضًا بالمصلحة في الحياة اليومية من خلال توفير العدالة والأمن الاجتماعي، كما أنها تسعى لتحقيق توازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

من حيث التطبيق الفقهي

الذرائع تركز على الوسائل

الذريعة في الفقه الإسلامي تشير إلى الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق أهداف معينة، سواء كانت هذه الأهداف مشروعة أو غير مشروعة. وبناءً على هذا المفهوم، تُعتبر الذرائع أدوات أو وسائل يتم التحكم فيها وفقًا لمدى توافقها مع المبادئ الشرعية، بحيث إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى المفسدة، يُحظر استخدامها، وإذا كانت تؤدي إلى المصلحة، فإنها تُباح أو تُستحب.

مفهوم الذرائع كوسائل:

- الذريعة هي الوسيلة التي قد تفتح الباب لتحقيق أمر محرم أو مصلحة محققة. ومن هنا، تأتي أهمية مفهوم الذرائع في الشريعة الإسلامية، لأن الشرع يولي اهتمامًا بالغًا بالوسائل التي قد تؤول إلى نتائج معينة.

- بعض الذرائع تكون مباحة إذا كانت الوسيلة نفسها مشروعة، ولكن يُحظر استخدامها إذا كانت ستؤدي إلى مفسدة أو تحقيق أمر محرم.

أدلة شرعية على اعتبار الذرائع كوسائل:

١. قوله تعالى:

- قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

في هذه الآية، الذريعة هي كل ما يؤدي إلى الزنا من خلال النظرة المحرمة أو الخلوة أو الحديث المحرم. والشريعة تركز على الوسيلة التي تقود إلى المحظور، وتحظرها من باب الوقاية والحماية.

٢. قوله تعالى:

- قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} (الإسراء: ٣٣).

في هذه الآية، تركز الشريعة على الوسائل التي قد تؤدي إلى القتل غير المشروع، مثل التحريض على القتل أو التخطيط له.

أمثلة على الذرائع كوسائل في الفقه الإسلامي:

١. بيع الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى الحرام:

- بيع الخمور يعتبر ذريعة للمساعدة في الحرام، لأنه يفتح الباب لاستعمال هذه الأدوات في ما يغضب الله تعالى.

٢. الجلوس مع شخص أجنبي:

- الجلوس مع شخص أجنبي عن الزوجة، ولو كان الحديث عاديًا، قد يكون ذريعة لارتكاب محرمات مثل النظرة المحرمة أو التدبير للمعصية، لذا فقد حرّمته الشريعة.

٣. إعطاء المال للطريقة غير المشروعة:

- إعطاء الأموال في معاملات غير مشروعة أو بطريقة قد تؤدي إلى الربا أو السرقة تُعتبر ذرائع تؤدي إلى المفسدة.

٤. التجارة في الأموال التي يمكن أن تفتح بابًا للربا:

- إذا كانت التجارة أو المعاملات المالية تستخدم كوسيلة للوصول إلى الربا، فإن الشريعة تحظرها بشكل وقائي.

أهمية التركيز على الوسائل (الذرائع):

- الوقاية من المفاسد: يعتبر التركيز على الوسائل وسيلة للوقاية من المفاسد التي قد تنشأ بسبب اتخاذ طرق غير مشروعة. الشريعة تهدف إلى حماية المجتمع والأفراد من الوقوع في المعاصي.
- المقاصد الشرعية: تتماشى الذرائع مع المقاصد الكلية للشريعة، مثل حفظ النفس وحفظ الدين وحفظ المال، حيث إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى الإضرار بهذه المقاصد، يتم تحريمها.
- تحقيق المصلحة العامة: تتجه الشريعة إلى منع كل وسيلة قد تؤدي إلى المفسدة العامة، وتسعى إلى تحقيق المصلحة بما يتوافق مع الحماية والوقاية من الشرور.

مقاصد الشريعة من التركيز على الذرائع:

- التحصين من الفتن: الشريعة تحرص على عدم فتح الأبواب أمام الفتن والمفاسد التي قد تنتج عن الوسائل المحرمة، فتغلق الذرائع التي تؤدي إلى ذلك.

- تحقيق العدالة والطمأنينة في المجتمع: تركيز الشريعة على الوسائل يسهم في تحقيق العدالة في المجتمع، حيث تمنع التصرفات التي قد تؤدي إلى ظلم الآخرين أو إلحاق الضرر بالمجتمع.

الذرائع في الشريعة الإسلامية تعتبر وسائل قد تؤدي إلى المفاسد أو المصالح. الشريعة تركز على هذه الوسائل، حيث إذا كانت تؤدي إلى ضرر أو محرم، يتم منعها أو تحريمها. بينما إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى المصلحة أو الخير، فإن الشريعة تبيحها.

المقاصد تركز على الغايات النهائية

المقاصد في الشريعة الإسلامية تركز على تحقيق الغايات النهائية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة ومنع المفسدة في حياة الإنسان والمجتمع. الشريعة لا تقتصر على القواعد والأحكام الجزئية، بل تهتم بالأهداف الكبرى التي تحقق العدالة والرفاهية لجميع الناس.

مفهوم المقاصد والتركيز على الغايات النهائية:

- المقاصد في اللغة تشير إلى الأهداف أو الغايات التي يسعى الإنسان لتحقيقها من خلال الأعمال أو الأفعال.

□ في الاصطلاح الشرعي، المقاصد تعني الأهداف أو الغايات التي يهدف إليها الشرع من خلال تشريعاته وأحكامه، بحيث تكون هذه الأهداف هي المصلحة العامة وحفظ الإنسان من الضرر والمفسدة.

أدلة شرعية على تركيز المقاصد على الغايات النهائية:

١. قال تعالى: { إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ } (البقرة: ١١٩).

o من خلال هذه الآية، نجد أن الغاية النهائية من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم هي تحقيق الهدى للبشرية وجعلهم يسيرون في الطريق المستقيم لتحقيق مصالحهم في الدنيا والآخرة.

٢. قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ} (الأنبياء: ١٠٧).

o الغاية النهائية من إرسال النبي صلى الله عليه وسلم هي الرحمة والإصلاح للبشرية جميعها، وتوفير بيئة تشريعية تسهم في تحقيق العدل والمساواة.

المقاصد الكبرى للشرع وتركزها على الغايات النهائية:

١. حفظ الدين:

o من أبرز المقاصد الشرعية حفظ الدين، حيث تهدف الشريعة إلى تحقيق العقيدة الصحيحة والعبادة الخالصة لله عز وجل، وهذه هي الغاية النهائية من التوجيهات الشرعية.

٢. حفظ النفس:

- الحفاظ على حياة الإنسان من كل ما يضر بها، سواء كان في صورة اعتداء على الجسد أو أذى نفسي أو روحي. هذا الهدف هو أحد الغايات الكبرى التي تهدف إليها الشريعة.

٣. حفظ المال:

- الشريعة تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي وحماية المال من الفساد أو التبذير، وبالتالي الحفاظ على الحياة الاجتماعية.

٤. حفظ النسل:

- الحفاظ على الأسرة وترتيب العلاقات بين الأفراد بما يضمن استقرار المجتمع والحفاظ على الأنساب.

٥. حفظ العقل:

- من خلال تحريم الخمر والمخدرات وكل ما يشوش على العقل، تهدف الشريعة إلى حماية الإنسان من المفسدات التي قد تؤدي إلى فقدان عقله وبالتالي تهديد استقراره.

أهمية التركيز على الغايات النهائية في استنباط الأحكام:

١. تحقيق المصلحة العامة:

- المقاصد الشرعية تركز على الغايات النهائية التي تصب في تحقيق مصلحة المجتمع، حيث أن الأحكام التي تصدرها الشريعة تهدف إلى إحداث التوازن في المجتمع وحماية أفراده من المخاطر التي قد تضر بهم.

٢. حفظ العدالة:

- تركيز المقاصد على الغايات النهائية يعني أن الشرع يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا يتوقف على نصوص جزئية، بل يأخذ في الحسبان العدالة الكبرى التي تنبني عليها سعادة الإنسان.

٣. إبعاد المفاسد:

- المقاصد تركز على إبعاد المفاسد، وفي إطار هذا التركيز، يتم تشريع قوانين وأحكام تمنع ما قد يضر بالإنسان أو المجتمع، مثل حماية الحرية الشخصية أو منع الظلم.

٤. تحقيق التوازن بين الدنيا والآخرة:

- الشريعة الإسلامية لا تقتصر على تحقيق المصلحة الدنيوية فقط، بل تركز أيضًا على الغاية الآخروية في حيات الفرد والمجتمع. كل حكم أو تشريع يعكس هذه الغاية الكبرى، مثل توجيه المؤمنين إلى الطاعة والابتعاد عن الفساد لتحقيق النجاح في الآخرة.

أمثلة على التركيز على الغايات النهائية:

١. الزكاة:

- الغاية النهائية من فرض الزكاة هي تحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع، ومساعدة الفقراء، وتوجيه المال إلى الوجهة التي تحقق النماء والاستدامة للجميع.

٢. العدالة في القوانين:

- الغاية النهائية من فرض العقوبات مثل الحدود والقصاص هي حماية النظام الاجتماعي، وتحقيق العدالة في حقوق الأفراد والمجتمع، وليس فقط معاقبة الجناة.

٣. الصلاة والزكاة:

- الغاية النهائية من الصلاة هي التقرب إلى الله تعالى وتحقيق طهارة النفس، بينما الزكاة تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وحماية الفقراء والمساكين.

المقاصد الشرعية تركز على تحقيق الغايات النهائية التي تكفل للمجتمع والنظام الفردي التوازن، المصلحة، والعدالة. الشريعة تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة والآجلة، وتحرص على إزالة المفاسد التي قد تؤثر على الأفراد أو الجماعات.

١. من حيث العموم والخصوص:

٢. الذرائع تقتصر على الوسائل التي تؤدي إلى نتائج

الذرائع في الشريعة الإسلامية تتعلق بالأسباب والوسائل التي قد تؤدي إلى نتائج معينة، سواء كانت نتائج مرغوبة أو غير مرغوبة. ويُركز في الذرائع على الوسائل التي قد تؤدي إلى المقاصد أو النتائج، سواء كانت مصلحة أو مفسدة.

٤. مفهوم الذرائع والتركيز على الوسائل:

الذريعة لغة واصطلاحًا:

في اللغة، "الذريعة" هي الطريق أو الوسيلة التي تسلك للوصول إلى غاية معينة. ومن هذا المعنى، يتبين أن الذرائع تشير إلى الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة ما، سواء كانت تلك النتيجة إيجابية أو سلبية.

في الاصطلاح الشرعي، الذريعة هي الوسيلة التي يُقصد بها الوصول إلى أمر ما في الشرع، وإذا كانت هذه الوسيلة قد تؤدي إلى مفسدة أو حرام، فإن الشريعة تُحرمها، حتى وإن كانت الوسيلة نفسها مباحة في الأصل.

الذريعة وأثرها في استنباط الأحكام:

الشريعة تتعامل مع الوسائل (الذرائع) التي قد تؤدي إلى نتائج معينة، وتحكم عليها حسب ما تُفضي إليه تلك الوسائل.

الذريعة لا تعتبر محكومة بذاتها، بل تُحكم بناءً على النتيجة التي تؤدي إليها. إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مفسدة، يتم تحريمها، وإذا كانت تؤدي إلى مصلحة، يتم قبولها.

أدلة شرعية على أن الذرائع تقتصر على الوسائل التي تؤدي إلى نتائج:

قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

في هذه الآية، الذريعة هي الاقتراب من الزنا، وهي وسيلة قد تؤدي إلى نتيجة محققة وهي الفاحشة والفساد الاجتماعي. وبذلك يُحرم الاقتراب من الزنا كوسيلة تؤدي إلى هذه النتيجة السلبية.

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهِ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (النساء: ٢٩).

في هذه الآية، يُنهى عن الوسيلة (أي قتل النفس) التي تؤدي إلى النتيجة السلبية المتمثلة في القضاء على الحياة.

الذريعة تُعامل كوسيلة تؤدي إلى مفسدة أو مصلحة:

الذريعة المؤدية إلى المفسدة:

إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى نتيجة محظورة أو مفسدة، مثل ترويج المواد المخدرة أو بيع الأدوات التي تُستخدم في الحرام، فإن الشريعة تحظر هذه الوسائل حتى وإن كانت المواد نفسها في الأصل قد تكون مباحة، إذ يُعتبر أن الوسيلة تؤدي إلى مفسدة كبيرة.

مثال على ذلك: بيع الأدوات التي تُستخدم في الغيبة، وإن كانت الأدوات نفسها مباحة في الأصل، إلا أن بيعها يُعد ذريعة للوقوع في المفسدة (الغيبة)، فتُحرم هذه الوسيلة.

الذريعة المؤدية إلى المصلحة:

إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مصلحة كبيرة، فإن الشريعة تقبل هذه الوسيلة، مثل بيع الكتب العلمية أو الأدوية النافعة، حيث لا يُحرم العمل أو الفعل رغم أن الوسيلة قد تكون مباحة في حد ذاتها إذا كانت تؤدي إلى مصلحة شرعية، مثل علاج المرضى أو نشر العلم.

الذريعة في التشريع الإسلامي:

التشديد على الوسائل:

الشريعة تتعامل بجدية مع الوسائل التي قد تفضي إلى نتائج سيئة، وتحرّم بعض الوسائل حتى لو كانت في الظاهر قد لا تظهر ضارة. هذا يشمل الوسائل التي قد تقود إلى الفتنة أو

الفساد أو الانحراف الأخلاقي، مثل تشجيع التصوير أو تصوير المحتويات التي قد تُستخدم في الفتن أو الفساد.

قانون تحريم الوسائل:

من القواعد المشهورة في الفقه: "الوسائل تُحكم بحكم المقاصد"، بمعنى أنه إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى نتيجة حرامة، فإن الشريعة تحظرها بغض النظر عن طبيعة الوسيلة في حد ذاتها.

مثال: بيع الكحول (إن كان يُستخدم كوسيلة لصناعة المشروبات الكحولية) يُحظر حتى وإن كان الكحول في حد ذاته يمكن أن يكون مادة خام يُستخدم في أغراض أخرى مشروعة.

أمثلة على الذرائع التي تؤدي إلى نتائج:

بيع الأدوات المحرمة:

مثل بيع الأدوات التي تُستخدم في ممارسة الرذيلة، مثل الفيديوهات الإباحية أو الأدوات التي تُستخدم في صناعة المواد المخدرة.

الذريعة هنا هي توفير الوسيلة التي تُستخدم في النتيجة الضارة، وهو ما يُحظر شرعًا.

التصوير:

التصوير الفوتوغرافي قد يُعتبر وسيلة تؤدي إلى نتائج سلبية في حال كان يُستخدم للترويج للمحرّمات مثل الإباحية أو نشر صور غير لائقة، فيتم التعامل معه على أنه ذريعة للمفسدة.

الذرائع تركز على الوسائل التي تؤدي إلى نتائج معينة، سواء كانت هذه النتائج مفاسد أو مصالح. الشريعة في الإسلام لا تتعامل فقط مع الأفعال في حد ذاتها، ولكن أيضًا مع الوسائل التي قد تؤدي إلى أفعال قد تكون محمودة أو مذمومة.

المقاصد تشمل جميع الأبعاد الحياتية التي تسعى الشريعة لتحقيقها

المقاصد الشرعية تُعتبر حجر الزاوية لفهم الشريعة الإسلامية، حيث تُعبّر عن الأهداف الكبرى التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها في حياة الإنسان والمجتمع. وهذه المقاصد تشمل جميع أبعاد الحياة، بدءًا من حفظ الدين والنفس والمال والعقل والنسل، وصولًا إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مفهوم المقاصد الشريعة:

١. تعريف المقاصد:

- في اللغة: "المقصد" هو الهدف أو الغاية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.
- في الاصطلاح الشرعي: المقاصد هي الأهداف العليا التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها من خلال التشريع. وهي تعكس الغايات النهائية التي من أجلها وُضع التشريع، وهي بمثابة إطار عام للحياة الإسلامية.

٢. أبعاد المقاصد:

- تشمل المقاصد جميع الجوانب الحياتية التي تسعى الشريعة لتحقيقها، من أجل توفير حياة متوازنة ومتكاملة وفقًا لمبادئ العدالة والرحمة.

أبعاد المقاصد الشرعية:

١. حفظ الدين:

- الهدف: تأكيد الدين وحمايته من كل ما يمكن أن يهدد أصالته أو يضعف إيمانه.

- المصادر:

قال تعالى: {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ} (آل عمران: ١٩).

قال تعالى: {وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (آل عمران: ٨٥).

٢. حفظ النفس:

- الهدف: الحفاظ على حياة الإنسان وحمايته من الاعتداء والضرر.

- المصادر:

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (النساء: ٢٩).

قال تعالى: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} (المائدة: ٣٢).

٣. حفظ المال:

- الهدف: الحفاظ على المال وضمان عدالة توزيع الثروات في المجتمع.

- المصادر:

قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (الأنعام: ١٥٢).

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} (النساء: ٢٩).

٤. حفظ العقل:

- الهدف: حفظ العقل من التدهور أو الضياع، وحمايته من المخدرات والكحول والمواد التي تؤثر على الإدراك.

قال تعالى: {وَذَرُوهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ} (الأنعام: ١٢٨).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".

٥. حفظ النسل:

- الهدف: حفظ النسل من خلال تنظيم العلاقات الزوجية وحماية حقوق الأطفال.

قال تعالى: {وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} (الحجرات: ١٣).

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} (الإسراء: ٣١).

أهمية المقاصد في الشريعة:

١. توجيه التشريع:

- المقاصد تُوجه الفقهاء والمجتهدين في استنباط الأحكام الشرعية التي تواكب تطورات العصر وتحقيق مصالح الناس. فهي بمثابة البوصلة التي تساعد في تطبيق الأحكام بما يتفق مع الغايات الكبرى التي تحقق العدالة والرحمة في المجتمع.

٢. التعامل مع التغيرات الزمنية:

- المقاصد تُمكّن الفقهاء من التكيف مع المستجدات والتغيرات في المجتمعات والأزمان، بحيث تُراعى المصلحة العامة وتُحفظ من المفسدة.

---

١. القرآن الكريم:

- آيات عديدة تؤكد على حفظ المقاصد الكبرى مثل حفظ الدين والنفس والعقل والمال.

٢. الحديث الشريف:

- كما ورد في العديد من الأحاديث التي تُبيّن أهمية المقاصد الشرعية في الحياة اليومية.

٣. الفقه الإسلامي:

- كتب الفقهاء في المقاصد، مثل مقاصد الشريعة للإمام الشاطبي، الذي ذكر فيها الأبعاد الخمسة الرئيسية التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها.

٤. كتب العلماء:

- أصول الفقه للإمام الرازي، ومقاصد الشريعة للإمام القرافي، والمقاصد الكبرى للإمام الغزالي.

المقاصد الشرعية تشمل جميع الأبعاد الحياتية التي تسعى الشريعة لتحقيقها، وهي تهدف إلى توفير حياة متوازنة للمجتمع والفرد في جميع جوانب الحياة، سواء كانت دينية، اجتماعية، اقتصادية أو سياسية.

الفصل الرابع: الذرائع والمقاصد في الفقه المقارن

المقارنة بين الذرائع والمقاصد في المذاهب الأربعة

الذرائع والمقاصد هما مفهومان مرتبطان بالأحكام الشرعية في الشريعة الإسلامية، لكن هناك اختلافات بينهما في كيفية استخدامهما لتوجيه الأحكام وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إليك مقارنة دقيقة بين الذرائع والمقاصد في المذاهب الأربعة، مع توضيح مصادرها.

١. الذرائع في المذاهب الأربعة:

الذرائع هي الوسائل التي تؤدي إلى حدوث فعل محرم، وتعتبر الشريعة الإسلامية تفرض تحريمه إذا كان يؤدي إلى مفسدة أو ضرر.

- الحنفيّة:
  - يعتبر الحنفية أن الذرائع هي الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى فعل محرم، ويجب سدها إذا كان من المؤكد أنها ستؤدي إلى الحرام.
  - مثال: تحريم بيع السلاح لمن يعلم أنه سيُستخدم في القتل.
- المالكية:

- يشدد المالكية على فكرة أن الذرائع هي الوسائل التي قد تفضي إلى الفساد أو الفحشاء، وبالتالي يتم منعها.

- مثال: تحريم استئجار الأرض لزراعة الخمور.

الشافعية:

- يعتمد الشافعية على اعتبار الذرائع من الوسائل التي يجب سدّها إذا كان من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث محرمات.

- مثال: إذا كان بيع الخمر يؤدي إلى شربه، فيجب منع هذا البيع.

الحنابلة:

- يرون أن الذرائع هي الوسائل التي قد تؤدي إلى فعل محرم يجب سدها، ولكنهم يُكثرون من التوسع في تطبيق هذا المبدأ ليشمل حالات أكثر.

- مثال: تحريم النظر إلى الصور الإباحية لأن ذلك قد يؤدي إلى الوقوع في الزنا.

٢. المقاصد في المذاهب الأربعة:

المقاصد هي الأهداف أو الغايات التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها من خلال أحكامها، وهي تتضمن حفظ الدين، النفس، المال، العقل، والنسل.

الحنفيّة:

- لا يركز الحنفية على المقاصد كما يركزون على الأحكام الجزئية، ولكنهم يضعون أهمية للمصلحة العامة عند إصدار الأحكام.

- فهم يحرصون على تطبيق القواعد الشرعية بما يتوافق مع المصلحة العامة.

- المالكية:

- يولي المالكية اهتمامًا كبيرًا للمقاصد الشرعية، ويرون أن الغايات الكبرى التي تسعى الشريعة لتحقيقها هي حفظ الدين والنفس والعقل.

- هذا يظهر في فهمهم للأحكام المتعلقة بالضرر والمصلحة.

- الشافعية:

- لديهم اهتمام واضح بالمقاصد، وقد جمع الشافعي في مؤلفاته فكرة تحقيق المصالح ودرء المفاسد كركيزة لفهم الأحكام الشرعية.

- يربطون الأحكام دائمًا بالغايات الكبرى التي تهدف إلى تحقيق المصلحة.

- الحنابلة:

- يعطون أهمية كبيرة للمقاصد في تفسير الأحكام الشرعية.

- يرون أن المقاصد تُمكّن من التكيف مع المستجدات، ويركزون على مصلحة الإنسان، ودرء المفاسد ورفع الضرر.

٣. الفروق بين الذرائع والمقاصد في المذاهب الأربعة:

المعيار	الذرائع	المقاصد
المفهوم	الوسائل التي تؤدي إلى فعل محرم يجب سدها	الأهداف أو الغايات التي تسعى الشريعة لتحقيقها

الهدف منع المفسدة أو الفساد تحقيق المصلحة العامة ومنع المفاسد

المجال يختص بالوسائل والطرق التي تؤدي إلى المحرمات يشمل الأهداف الكبرى التي تحدد غايات الشريعة

التطبيق في المذاهب يختلف بين المذاهب حسب مدى توسعها في تحريمه تُعتبر المقاصد أساسًا في استنباط الأحكام الشرعية

التحريم تحرم الذرائع إذا كان من المؤكد أنها تؤدي إلى المحرم تحرم المقاصد إذا كانت تهدف إلى مفسدة أو ضرر كبير

المصادر:

١. القرآن الكريم:

- قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢). يشير إلى تحريم الذرائع التي تقود إلى الفاحشة.

- قال تعالى: {إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ} (الإسراء: ١٠٩). يدل على تحقيق المقاصد الكبرى من العبادة.

٢. الحديث الشريف:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنة" (رواه مسلم). يتعلق بالمقصد الكبير في تحقيق مصلحة الدين.

٣. الكتب الفقهية:

- المغني لابن قدامة، الذي تناول فيه الذرائع وذكر تحريمه لها إذا كانت تؤدي إلى فساد.

- المجموع للشيرازي، الذي تحدث عن المقاصد الشرعية وكيفية تطبيقها.

- الموافقات للشاطبي، الذي وضع قواعد لتفسير المقاصد الشرعية في الحياة اليومية.

الذرائع والمقاصد هما من المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامي، حيث الذرائع تركز على الوسائل التي قد تؤدي إلى المحرمات ويجب سدها، بينما المقاصد تهتم بتحقيق المصلحة العامة والغايات الكبرى للشريعة. يتم التعامل مع كلٍ منهما بشكل مختلف في المذاهب الأربعة، حيث أن المذاهب تقدم تفسيرات متعددة تتراوح من تشديد إلى تساهل في تطبيق هذه المبادئ، بناءً على الضرورة والمصلحة العامة.

الفرق في تطبيق الذرائع والمقاصد في فقه الحنفية، المالكية، الشافعية، والحنابلة

تطبيق الذرائع والمقاصد في الفقه الإسلامي يختلف بين المذاهب الأربعة، حيث يعتمد كل مذهب على تفسيره الخاص لكيفية التعامل مع الوسائل التي تؤدي إلى نتائج محمودة أو محرمة (الذرائع)، وكذلك الأهداف والغايات الكبرى التي تسعى الشريعة لتحقيقها (المقاصد). فيما يلي توضيح للفرق بين تطبيق الذرائع والمقاصد في فقه المذاهب الأربعة، مع الإشارة إلى المصادر الدينية.

١. الذرائع في فقه المذاهب الأربعة:

- الحنفية:

- يعتبر الحنفية أن الذرائع هي الوسائل التي قد تؤدي إلى فعل محرم أو مفسدة. يركز الحنفية على دراسة الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى المحرمات ولكن لا يُمكن تحريمه إلا إذا كانت النتيجة المحققة مؤكدة.

- لديهم قاعدة "الضرر يُزال" ويعتمدون على مبدأ سد الذرائع بشكل عام، ولكنهم يتبنون مرونة في تطبيقها طالما أن الضرر ليس محققًا.

- مثال: تحريم بيع السلاح لمن يعرف أنه سيستخدم في القتل أو تحريمه في حالة وجود احتمال كبير لذلك.

المصادر:

- القرآن الكريم: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

- الدر المختار: مرجعية حنفية تتناول الشروط التي يجب مراعاتها في تطبيق الذرائع.

- المالكية:

- المالكية يعتبرون الذرائع وسيلة لمنع الفساد، وهم يقيمون شدة تحريمه بناء على التأثير المحتمل للوسيلة، حتى لو كانت النية في الأصل مشروعة.

- يشدد المالكية على "سد الذرائع" ويرون أن الوسائل التي تفضي إلى المحرم يجب تجنبها بشكل عام.

- مثال: تحريم استئجار الأرض لزراعة الخمور أو تعاطي المحرمات.

المصادر:

- القرآن الكريم: {إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ} (الإسراء: ١٠٩).

- المدونة الكبرى: مرجع فقهي مالكي تناول الموقف من الذرائع.

- الشافعية:

- الشافعية يتبنون مبدأ سد الذرائع ولكنهم يركزون على أن التحريم لا يتم إلا إذا كانت الوسيلة تؤدي بشكل قاطع إلى فعل محرم.

- لديهم مرونة أكبر في تطبيق الذرائع مقارنة بالمالكية.

- مثال: تحريم بيع الخمر أو أي منتج يمكن أن يؤدي إلى شرب الخمر.

المصادر:

- المجموع للشيرازي: يشمل تطبيق مبدأ الذرائع عند الشافعية.

- القرآن الكريم: تحريمه بيع الخمر في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (المائدة: ٩٠).

- الحنابلة:

- الحنابلة هم الأكثر تشددًا في تطبيق مبدأ "سد الذرائع"، حيث يرون أن كل وسيلة تؤدي إلى محرم أو مفسدة يجب منعها.

- لديهم قاعدة "الوسائل لها حكم المقاصد" ويمنعون الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات ولو كانت النية غير محققة.

- مثال: تحريم مشاهدة الأفلام الإباحية لأنها تفضي إلى الزنا.

المصادر:

- المغني لابن قدامة: يحتوي على فقه تطبيق الذرائع في الحنابلة.

- القرآن الكريم: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

٢. المقاصد في فقه المذاهب الأربعة:

☐ الحنفية:

- الحنفية يعتبرون المقاصد من العناصر الأساسية في استنباط الأحكام الشرعية، ويعتمدون على تحقيق مصلحة العباد.

- لديهم فقه قائم على المصالح العامة للأمة ودرء المفاسد.

- مثال: يمكن للحنفية الاستناد إلى المقاصد في مسألة قضاء حاجات الفقراء أو تنظيم الحياة الاقتصادية بما يتماشى مع مصلحة المجتمع.

المصادر:

- الفتاوى الهندية: تركز على المقاصد واحتساب المصلحة العامة.

☐ المالكية:

- المالكية يعتبرون المقاصد جزءًا لا يتجزأ من شريعتهم، ويشددون على "مقاصد الشريعة" التي هي الحفاظ على الدين والنفس والمال والعقل.
- يقومون بتطبيق الأحكام بما يتناسب مع مقاصد الشريعة.
- مثال: تقديم المصلحة العامة على النصوص الجزئية عندما يتطلب الأمر ذلك.

المصادر:

- الموافقات للشاطبي: من أهم الكتب التي تناولت المقاصد وأثرها في الأحكام الشرعية.
- القرآن الكريم: {وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاحًا وَفَصْلًا لَّا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} (الإسراء: ٣٢).

□ الشافعية:

- الشافعية أيضًا يؤكدون على أهمية المقاصد ويدعون إلى التوفيق بين النصوص الشرعية والمصالح العامة.
- يركزون على تحقيق المصلحة الشرعية في جميع الحالات.
- مثال: تحليل موقف الزكاة في سياق فقه المقاصد لتوجيه الموارد الاقتصادية.

المصادر:

- الروضة الندية: مرجع شافعي يعرض كيفية تحقيق المقاصد الشرعية.

□ الحنابلة:

- الحنابلة ينظرون إلى المقاصد باعتبارها جزءًا من فقه التشريع الذي يراعي المصلحة العامة ودرء المفاسد.

- لديهم مرونة نسبية في تطبيق المقاصد بحسب فقه الضرورة والمصلحة.

- مثال: الاستناد إلى المقاصد في قضايا السياسة الشرعية أو قضايا الأزمات الاقتصادية.

المصادر:

- الشرح الكبير لابن قدامة: يتناول تطبيق المقاصد في فقه الحنابلة.

الفرق بين الذرائع والمقاصد في فقه المذاهب الأربعة يكمن في كيفية فهم الوسائل والغايات التي تتعلق بها الأحكام الشرعية. في حين أن الذرائع تركز على الوسائل التي قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها (المحرمات والمفسدات)، فإن المقاصد تركز على الأهداف النهائية للشريعة، مثل حماية الدين والنفس والمال. يختلف كل مذهب في تطبيق هذه المبادئ بناءً على تفسيراتهم الخاصة بالنصوص الشرعية، مما يؤدي إلى تباين في مواقفهم.

تأثير الذرائع والمقاصد في الفقه المعاصر

الذرائع والمقاصد تلعب دورًا كبيرًا في الفقه المعاصر، حيث تستخدم كأدوات فكرية في استنباط الأحكام الشرعية والتعامل مع المستجدات التي تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث. فقد أدت التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية إلى الحاجة إلى تفسير الفقه بمرونة وواقعية تتناسب مع التحديات المعاصرة. وسوف نناقش تأثير الذرائع والمقاصد في الفقه المعاصر في عدة محاور رئيسية:

١. تطبيق مبدأ "سد الذرائع" في الفقه المعاصر:

- الذرائع في مكافحة المحرمات: في الفقه المعاصر، أصبح مبدأ "سد الذرائع" أداة حيوية لمنع الوسائل التي قد تؤدي إلى نتائج محظورة أو تضر بمصلحة الفرد والمجتمع. فعلى سبيل المثال، تُستخدم الذرائع لمنع انتشار المواد الضارة مثل الخمور والمخدرات، وحظر بيع الأدوات التي قد تُستخدم في الأنشطة الإجرامية مثل الأسلحة.

مثال معاصر: منع بيع السلع التي تُستخدم في القمار أو تجارة المخدرات، أو منع تداول المعلومات المضللة على الإنترنت، بناءً على اعتبار أن هذه الوسائل قد تؤدي إلى أضرار اجتماعية وأخلاقية كبيرة.

- تطبيق في وسائل الإعلام: في العصر الرقمي، تطبق الذرائع أيضًا على وسائل الإعلام، مثل تحريمه للبرامج أو المواد التي تُروج للعنف أو الإباحية. تعتبر هذه الوسائل ذرائع يمكن أن تؤدي إلى تدمير القيم الاجتماعية، ومن ثم تم تحريمه وفقًا لهذا المبدأ.

٢. تأثير المقاصد على استنباط الأحكام في الفقه المعاصر:

- تحقيق المصلحة العامة: أصبحت المقاصد تركز بشكل كبير على تحقيق المصلحة العامة للإنسانية وليس فقط للفرد. وهذا يشمل حماية الدين، النفس، المال، العقل، والنسل، وهو ما انعكس بشكل خاص في تطوير الأنظمة الصحية، الاقتصادية، والسياسية في العالم الإسلامي.

مثال معاصر: في قضايا مثل التأمين، البنوك الإسلامية، أو تقنين الضرائب، يُستخدم مفهوم "المصلحة العامة" كأداة لتوجيه استنباط الأحكام الشرعية. فمثلاً، في مجالات البنوك الإسلامية، تم تبني القواعد المتعلقة بالمقاصد لتحقيق العدالة المالية وتجنب الاستغلال، بناءً على مبدأ دفع الضرر.

- التعامل مع المستجدات: مع ظهور قضايا معاصرة مثل حقوق الإنسان، الأزمات البيئية، والأوبئة العالمية، أصبح للمقاصد دورًا مهمًا في تطوير الفقه لمواكبة هذه القضايا. الفقهاء المعاصرون يركزون على تحقيق مصلحة المجتمع المسلم في ظل هذه التغيرات العالمية.

مثال معاصر: التعامل مع القضايا البيئية من خلال فهم المقاصد الكبرى للشريعة (حماية البيئة) والعمل على تشجيع السياسات البيئية التي تحمي موارد الأرض والماء والهواء.

٣. الذرائع والمقاصد في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة:

- الاقتصاد الإسلامي: في الفقه المعاصر، تُستخدم مقاصد الشريعة لتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال الأنظمة الاقتصادية الإسلامية، مثل المصارف الإسلامية، والأسواق المالية التي تحظر المعاملات الربوية، والأنشطة الاستثمارية التي تحقق المنفعة العامة.

مثال معاصر: تطبيق أحكام "سد الذرائع" على الأنشطة التي تؤدي إلى الربا (مثل بعض أنواع الفوائد البنكية) أو الأنشطة التي قد تؤدي إلى استغلال ضعفاء المجتمع. بينما تُستخدم مقاصد الشريعة لتشجيع الاستثمارات التي تسهم في التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة.

٤. دور الذرائع والمقاصد في قضايا حقوق الإنسان:

- حماية حقوق الإنسان: في الفقه المعاصر، أصبحت مقاصد الشريعة أداة لتطوير رؤى جديدة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، الأطفال، والطبقات المستضعفة. فمقاصد الشريعة تدعو إلى العدالة والمساواة، وتُستخدم الذرائع لتجنب التشريعات التي قد تُضر بحقوق الأفراد أو تخلق ظلمًا أو تفرقة.

مثال معاصر: ضمان حقوق المرأة في العمل، التعليم، والتمكين الاجتماعي، من خلال تفسير مقاصد الشريعة على أنها تدعو إلى المساواة ودرء الظلم. في المقابل، يتم سد الذرائع في الحالات التي قد تؤدي إلى استغلال أو تقليص حقوق المرأة.

٥. الذرائع والمقاصد في الفقه الجنائي المعاصر:

- حماية المجتمع: في الفقه الجنائي المعاصر، يُطبق مبدأ "سد الذرائع" على القوانين التي تمنع الأفعال التي تؤدي إلى فساد أخلاقي أو اجتماعي. في المقابل، يتم استخدام المقاصد في إيجاد تشريعات جديدة تحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتحقيق العدالة.

مثال معاصر: سن قوانين لمكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها ذرائع قد تؤدي إلى تدمير الأمن الاجتماعي، استنادًا إلى مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمجتمع.

٦. الذرائع والمقاصد في السياسات الشرعية:

- السياسات الشرعية المعاصرة: في الفقه المعاصر، يُتخذ مبدأ الذرائع في السياسات الشرعية لمنع الوسائل التي قد تؤدي إلى الفساد، بينما تُستخدم المقاصد لضمان أن السياسات تستند إلى تحقيق المصالح العامة. مثلًا، عندما يتم اتخاذ قرارات بشأن قضايا الأمن أو التعليم أو الصحة العامة، يتم الجمع بين الذرائع والمقاصد لتوفير حلول توافق المبادئ الإسلامية.

مثال معاصر: تطبيق استراتيجيات للحد من الفقر من خلال المنح المالية والتنمية المستدامة بما يتماشى مع مقاصد الشريعة في حماية المال والنسل.

الذرائع والمقاصد تمثل أدوات رئيسية في الفقه المعاصر لمعالجة التحديات المعاصرة والتفاعل مع قضايا العصر. ففي ظل التحولات الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، يُعتبر تطبيق مبدأ الذرائع والمقاصد ضروريًا لضمان أن الأحكام الشرعية تُحقق المصلحة العامة وتدفع عن المجتمع المسلم المفاسد وتضمن له العيش الكريم.

الفصل الخامس: تطبيقات عملية للفروق بين الذرائع والمقاصد

١. في المعاملات الاقتصادية:

تطبيقات الذرائع والمقاصد في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تمثل نموذجًا فريدًا في الاقتصاد المعاصر، حيث تعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المال والأعمال، مستفيدة من مفهومي "الذرائع" و"المقاصد" في تنظيم تعاملاتها. هنا نستعرض بعض التطبيقات على البنوك الإسلامية في ضوء هذين المفهومين:

١. تطبيقات مبدأ الذرائع في البنوك الإسلامية

- منع التعامل بالربا: يعتبر الربا من أكبر الذرائع المحرمة في الإسلام، ويُطبق هذا المبدأ في البنوك الإسلامية من خلال تجنب أي تعاملات مالية ترتبط بالفائدة أو الربا، مثل القروض بفوائد. تستند البنوك الإسلامية إلى سد الذرائع للحفاظ على الأموال من التلوث الربوي ومنع أي معاملات قد تؤدي إلى الظلم أو الاستغلال المالي.

مثال معاصر: تقديم "القروض الحسنة" أو "قروض المشاركة" بدلاً من القروض ذات الفائدة، حيث يتشارك البنك مع العميل في المخاطر والأرباح بدلاً من فرض فوائد.

- تجنب الأنشطة الاقتصادية المحرمة: تطبق البنوك الإسلامية مبدأ "سد الذرائع" في منع التمويل أو الاستثمار في الأنشطة التي تتعلق بالمحرمات مثل تجارة الكحول، القمار، أو المخدرات. أي استثمار قد يؤدي إلى التورط في الأنشطة المحرمة يُعتبر من الذرائع التي يجب تجنبها.

مثال معاصر: يتم التأكد من أن جميع الاستثمارات التي تديرها البنوك الإسلامية تكون في مشاريع حلال تتوافق مع معايير الشريعة.

- التقليل من المضاربة غير المشروعة: في بعض الأحيان، قد تتورط بعض المعاملات التجارية في المضاربة المحرمة (مثل شراء السلع بهدف بيعها بأسعار أعلى بشكل غير شرعي)، لذا تعمل البنوك الإسلامية على تجنب تمويل أو دعم المشاريع التي قد تؤدي إلى مضاربة غير شرعية أو استغلال السوق.

مثال معاصر: تفعيل عقد "المرابحة" حيث يبيع البنك للعميل سلعة معينة بسعر محدد بالإضافة إلى هامش ربح معلوم، مما يحقق الشفافية في التعاملات.

٢. تطبيقات مبدأ المقاصد في البنوك الإسلامية

- تحقيق العدالة المالية: تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق العدالة المالية من خلال تحفيز العدالة في توزيع الثروات بين الأفراد والشركات والمجتمع ككل. تعتمد البنوك على تطبيق المقاصد لتحقيق مصلحة الجميع وتوفير الفرص المالية دون استغلال.

مثال معاصر: استخدام حسابات توفير إسلامية أو التمويل الاستثماري الإسلامي الذي يحقق توازنًا بين حق المستثمر والمستفيد دون استغلال أو فرض شروط مجحفة.

- تحقيق المصلحة العامة (المصلحة الاجتماعية): من خلال استثمارات البنوك الإسلامية في مشروعات اجتماعية، سواء كانت في مجال التعليم أو الصحة أو البنية التحتية، تهدف البنوك إلى تحقيق المصلحة العامة. تعمل البنوك الإسلامية على ضمان أن استثماراتها لا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح بل تمتد إلى الإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع.

مثال معاصر: استثمار الأموال في مشاريع تنموية مثل بناء المستشفيات والمدارس أو تطوير مشاريع طاقة متجددة تساهم في خدمة المجتمع بشكل عام.

- حماية المال: من خلال تفعيل مقاصد الشريعة في الحفاظ على المال، تساهم البنوك الإسلامية في تجنب المخاطر المالية المفرطة مثل الاستثمارات عالية المخاطرة أو المعاملات التي يمكن أن تؤدي إلى تضخم فقاعات اقتصادية. يُستخدم مبدأ الحفاظ على المال لضمان أن جميع العمليات المالية تتم بطريقة تحفظ حقوق المودعين والمستثمرين.

مثال معاصر: في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، يطبق البنك الإسلامي مبدأ "المشاركة في المخاطر" حيث يتشارك البنك مع العميل في أرباح المشروع والخسائر، مما يعزز حماية المال.

- تحقيق التوازن بين الاقتصاد والتكافل الاجتماعي: تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق مبدأ المقاصد لضمان التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمصالح الاجتماعية. تتضمن ذلك

تشجيع الأنشطة التي تحقق توازنًا بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التضامن الاجتماعي.

مثال معاصر: استخدام آليات مثل "صكوك الاستثمار" التي تتيح للأفراد والمستثمرين المشاركة في المشاريع الكبرى والمساهمة في المشاريع التي تفي بأهداف التنمية الاجتماعية.

٣. تطبيقات في التمويل الإسلامي

- التورق والتورق المنظم: في حالات استثنائية، يمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم التورق كآلية لحل مشكلات السيولة، وهو نوع من المعاملات التي تشترط شراء سلع وتبيعها للعملاء مقابل دفع ثمن مؤجل. هذه المعاملات تعتبر ذرائع مشروعة إذا كانت تُستخدم لتحقيق مصلحة مشروعة دون التورط في الربا أو التلاعب المالي.

مثال معاصر: استخدام التورق لتوفير السيولة للأفراد أو الشركات مع الالتزام بالشريعة.

- الإقراض القائم على المشاركة (المضاربة والمشاركة): تقوم البنوك الإسلامية أيضًا بتطبيق مقاصد الشريعة في القروض من خلال نماذج مثل "المضاربة" و"المشاركة"، حيث يساهم البنك في التمويل بينما يساهم العميل في العمل والإدارة. يتم تقسيم الأرباح وفقًا للاتفاق، بينما تظل المخاطر موزعة بين الطرفين.

مثال معاصر: تمويل مشروع تجاري أو صناعي حيث يتحمل البنك جزءًا من المخاطر مع العميل في مقابل المشاركة في الأرباح.

تطبيقات الذرائع والمقاصد في البنوك الإسلامية تشكل أساسًا لإقامة نظام مصرفي يعكس القيم الأخلاقية والإسلامية. البنوك الإسلامية تلتزم بتطبيق مقاصد الشريعة لضمان تحقيق العدالة

الاجتماعية والحفاظ على المال وتحقيق التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، تسعى لتجنب الذرائع التي قد تؤدي إلى المخاطر المحرمة أو الاستغلال.

تحريجات تتعلق بالاستثمار والربا تمثل قضايا هامة في الفقه الإسلامي. إذ يتطلب التعامل مع الأموال والمعاملات المالية في الإسلام مراعاة لعدة ضوابط شرعية، وابتعادًا عن المحرمات مثل الربا. ويمكن تلخيص التحريجات الأساسية في هذا الموضوع على النحو التالي:

١. الربا في الاستثمارات:

- الربا في القروض: الربا يُعتبر محرمًا في الإسلام عند زيادة المبلغ المدفوع دون تقديم مقابل حقيقي، كأن يتم فرض فائدة على القرض. قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (آل عمران: ١٣٠).

- الربا في المعاملات التجارية: يشمل الربا أي زيادة على رأس المال في التبادلات المالية أو التجارة التي يتم تنفيذها مقابل فائدة ثابتة، وهذا محرم في الإسلام.

٢. الاستثمار في الأسهم:

- يشترط أن تكون الشركات التي يتم الاستثمار فيها تتبع معايير إسلامية في عملها. الشركات التي تعمل في مجال الربا أو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية، مثل الشركات التي تتعامل في الخمور أو القمار، يُحظر الاستثمار فيها.

٣. الاستثمار في العقارات:

- يجب تجنب المعاملات التي تشمل الربا، كالتعامل في قروض ربوية لشراء عقار. كما يجب أن تكون المعاملات التي تتم في شراء وبيع العقارات خالية من الشروط الربوية.

٤. الاستثمار في السندات:

o السندات التي تضمن فائدة ثابتة على القروض تعتبر من المعاملات الربوية المحرمة. بدلاً من ذلك، يُفضل الاستثمار في أدوات مالية تتوافق مع الشريعة، مثل الصكوك الإسلامية.

٥. صناديق الاستثمار:

o يمكن أن تحتوي بعض الصناديق الاستثمارية على استثمارات غير شرعية، مثل شراء الأسهم في شركات تستخدم الفائدة أو تعمل في مجالات محظورة. لذلك يجب التأكد من أن الصندوق يتوافق مع المعايير الإسلامية.

٦. التحايل على الربا:

o حتى وإن تم استخدام أساليب معينة أو "هياكل" للتخفيف من تأثير الربا، فإن الفقه الإسلامي يحرّم أي تحايل يؤدي إلى ممارسات غير مشروعة شرعًا.

هذه التحريجات تأتي في إطار البحث عن طرق مشروعة للاستثمار بعيدا عن التعاملات الربوية.

١. في القضايا الاجتماعية:

تحريج وسائل الترفيه والميديا في الشريعة الإسلامية

وسائل الترفيه والميديا أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة المعاصرة، لكن في الشريعة الإسلامية، توجد معايير دقيقة لتقييمها بناءً على ما إذا كانت تؤدي إلى المصلحة العامة أو المفسدة. مفهوم "التحريج" يتعلق بمنع أو تحريج وسائل قد تفضي إلى الفساد أو تبعد عن

قيم الشريعة. لذلك، سنناقش تحريج وسائل الترفيه والميديا في ضوء المفاهيم الفقهية مثل الذرائع و المقاصد.

١. وسائل الترفيه والميديا في ضوء الذرائع

الذرائع هي الوسائل التي تؤدي إلى الحرام أو المفسدة، حتى وإن كانت في حد ذاتها قد لا تكون محظورة. ولذلك، في إطار الذرائع، يمكن تحريج وسائل الترفيه والميديا إذا كانت تفتح الطريق أمام ممارسات مخالفة للشريعة أو تؤدي إلى ضرر أخلاقي أو اجتماعي.

أمثلة على وسائل ترفيه وميديا قد تكون محرّجة:

- الموسيقى والأفلام الإباحية: في الشريعة الإسلامية، يعتبر الاستماع إلى الموسيقى والأفلام الإباحية من الذرائع المحرمة لأنهما قد يؤديان إلى فساد النفس والتفريط في الحدود الشرعية. لذلك، يمكن تحريج الوسائل التي تتضمن مثل هذه المحتويات.

- الألعاب الإلكترونية العنيفة أو المحرضة على العنف: إذا كانت بعض الألعاب الإلكترونية تحرض على العنف أو تروج لأفكار مدمرة، فإن استخدام هذه الوسائل يُعتبر من الذرائع المحرمة، حيث قد تؤدي إلى تربية غير صحية للأطفال والشباب.

- البرامج التي تشجع على الفتن أو الانحراف الأخلاقي: مثل برامج الواقع التي تروج لأساليب حياة غير أخلاقية، أو برامج تروج للثقافات الغربية التي تتعارض مع القيم الإسلامية.

دور الذرائع في تحريج وسائل الميديا:

تحرم الشريعة وسائل الإعلام التي تفتح الأبواب أمام الانحرافات أو تروج للمفاسد الاجتماعية، مثل الإباحية، العنف المفرط، أو أفكار ضد الدين والمجتمع. لذلك، تطبق الذرائع في تحريج هذه الوسائل التي تشوه القيم الإسلامية.

٢. وسائل الترفيه والميديا في ضوء المقاصد

المقاصد هي الغايات النهائية التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها، مثل حفظ النفس، الدين، العقل، المال، والنسل. لذلك، تحريج وسائل الترفيه والميديا يكون بناءً على ما إذا كانت هذه الوسائل تحقق المقاصد الشرعية أو تضر بها.

أمثلة على وسائل ترفيه وميديا تحقق المقاصد:

- البرامج الثقافية والتعليمية: التي تعمل على تعزيز الفهم الصحيح للدين، وتُعنى بتنمية الفكر الإسلامي من خلال برامج علمية أو تاريخية.
- الأفلام أو المسلسلات التي تعكس القيم الإسلامية: مثل الأفلام التي تحكي عن حياة الأنبياء أو الصحابة وتُعزز القيم الأخلاقية.
- المحتوى الترفيهي المعتدل: مثل الألعاب الترفيهية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتعزز الذكاء، التفكير النقدي، والابتكار دون التسبب في أضرار اجتماعية أو أخلاقية.

دور المقاصد في تحريج وسائل الميديا:

وسائل الإعلام والترفيه التي تحقق المقاصد الكبرى للشريعة مثل حفظ العقل والنسل والمال والدين يمكن أن تُعتبر مشروعة، بل قد يُستحب استخدامها. أما إذا كانت الوسائل تضر

بهذه المقاصد، مثل تحفيز السلوكيات الضارة التي تضر بصحة الأفراد أو تبعدهم عن الدين، فإنها تصبح محَرّجة.

٣. علاقة الذرائع والمقاصد في تحريج وسائل الترفيه والميديا

في تطبيق الشريعة على وسائل الترفيه والميديا، يجب مراعاة كل من الذرائع والمقاصد معًا:

- إذا كانت الوسيلة تفتح ذريعة للحرام أو المفسدة، تُعتبر محَرّجة بناءً على مبدأ الذرائع. مثل استخدام وسائل الإعلام التي تروج للربا أو العنف.
- إذا كانت الوسيلة تحقق مصلحة شرعية وتنسجم مع المقاصد، يمكن اعتبارها مباحة أو مستحبة. مثل برامج تعزز القيم الدينية والأخلاقية أو التي تسهم في تنمية المجتمع وتقديم التوجيه.

٤. التوازن بين الترفيه والضوابط الشرعية

من المهم أن يكون هناك توازن بين الترفيه الضروري للفرد والمجتمع وبين الحفاظ على الضوابط الشرعية. فالإسلام لا يمنع الترفيه بالكلية، بل يوجهه ليكون نافعًا ومفيدًا دون أن يؤدي إلى تدمير القيم الأخلاقية أو الدينية.

٥. تطبيقات عملية في عالم الميديا:

- التوجيه الإعلامي: يجب على وسائل الإعلام الإسلامية توجيه المجتمع من خلال تقديم برامج ومحتويات تتفق مع الشريعة، مثل الدروس الدينية، الأفلام التاريخية، والمسلسلات التي تقدم نماذج إيجابية.

- تحديد محتويات الترفيه: يحق للمسلمين أن يستهلكوا وسائل الترفيه المباحة مثل الرياضة والفنون الجميلة، لكن بشرط أن لا تتعارض مع مبادئ الإسلام مثل التحفظ على اللباس وتجنب الفواحش.

- تطوير قوانين لتنظيم الإعلام: بعض الدول الإسلامية قامت بسن قوانين لتنظيم الإعلام بحيث تحظر المواد التي تخالف الشريعة مثل المواد الإباحية أو العنف المفرط.

خلاصة:

تحريج وسائل الترفيه والميديا في الشريعة الإسلامية يعتمد على مبدأي الذرائع والمقاصد. يُنظر إلى الوسائل التي تفتح أبوابًا للحرام أو المفسدة على أنها محَرّجة، بينما تُعتبر الوسائل التي تعزز القيم الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية مشروعة. من المهم التوازن بين الترفيه والضوابط الشرعية لضمان عدم التأثير السلبي على المجتمع والأفراد.

الذرائع في المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة هي قاعدة فقهية تهدف إلى الحفاظ على ما يمكن أن يؤدي إلى الحرام أو المعصية، حتى وإن لم يكن الفعل نفسه محرمًا. إذ تُعتبر بعض الأعمال التي تؤدي إلى محرمات، وإن كانت بحد ذاتها لا تعتبر محظورة، محرمة بسبب كونها ذريعة للشر. في المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة، يمكن أن يتم تطبيق قاعدة الذرائع في العديد من الحالات التي قد تفتح الباب للفتن أو المعاصي.

تطبيقات الذرائع في المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة:

١. الاختلاط بين الرجال والنساء:

- يُنظر إلى الاختلاط بين الجنسين في أماكن العمل أو الدراسة أو الأماكن العامة باعتباره ذريعة للفتنة والفساد. بينما قد لا يكون مجرد التواجد في مكان معًا محرمًا بحد ذاته، إلا أن هذا الاختلاط قد يؤدي إلى نتائج محرمة كالنظر المحرم أو التفاعل غير اللائق.

- قال تعالى: "وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنّ عَلَى جُيُوبِهِنّ" (النور: ٣١).

٢. الحجاب:

- يُعتبر فرض الحجاب على المرأة درعًا يحميها من الفتن، وهو ذريعة لمنع التسبب في نظر المحرم أو إيقاع الفتن. ورغم أن الحجاب بحد ذاته قد لا يُنظر إليه كجزء من المحرمات، إلا أنه يُعتبر وسيلة لتحصين المرأة وحمايتها.

٣. الزواج بنية الطلاق أو المؤقت:

- في حالات الزواج المؤقت أو الزواج الذي يتم بنية الطلاق، يعتبر ذلك ذريعة للفساد الاجتماعي والأسري. الزواج بهذه النية قد يفتح المجال لتشويه صورة الأسرة ويضر بحقوق المرأة.

٤. العمل خارج المنزل للمرأة:

- في بعض الحالات، يُعتبر عمل المرأة في بيئة مختلطة أو في عمل قد يسبب اختلاطًا مع الرجال ذريعة للفتن، التي قد تؤدي إلى المعاصي أو تدهور الأخلاق. ولهذا يُوصى في بعض الفتاوى بتقييد أنواع العمل التي تقوم بها النساء في بيئات معينة.

٥. التحرش الجنسي:

- القوانين التي تشدد على ضرورة منع التحرش الجنسي تعتبرها بعض الفتاوى ذريعة لمنع المرأة من المشاركة في الأنشطة التي قد تؤدي إلى المواقف التي يُمكن أن يكون فيها تحرش، حتى وإن لم يكن التحرش بحد ذاته مبررًا.

٦. تعدد الزوجات:

- في بعض السياقات يُنظر إلى تعدد الزوجات كذريعة للمشاكل الاجتماعية أو النفسية إذا لم يتم تطبيقه بعدل تام. على الرغم من أن التعدد مشروع في الإسلام، إلا أن بعض الفقهاء يرون أنه إذا كان سيؤدي إلى ظلم المرأة أو التفكك الأسري فإنه يُمنع.

٧. التصوير أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

- صور النساء أو نشر محتوى غير مناسب يمكن أن يُعتبر ذريعة للفتن وفتح المجال للمحرمات كالنظر المحرم أو إثارة الشهوات. لذا فإن الحفاظ على خصوصية المرأة يُعتبر من وسائل الوقاية.

مصادر تتعلق بالذرائع في المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة:

١. القرآن الكريم: يشمل آيات تحث على الحماية من الفتن وتدعو إلى الحجاب والعفاف مثل:

- قال تعالى: "وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنّ" (النور: ٣١).

- قال تعالى: "إِنّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (النور: ١٩).

٢. السنة النبوية: أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تحذر من الفتن وتحث على حفظ كرامة المرأة، مثل الحديث الذي يقول: "لا يخلونّ رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي محرم" (رواه البخاري).

٣. الفقه الإسلامي: كتب الفقهاء التي ناقشت الذرائع في المعاملات الاجتماعية مثل فقه الزواج والطلاق، وحقوق المرأة في المجتمع الإسلامي، ومنها كتب مثل "الفقه الإسلامي وأدلته" و"المغني" لابن قدامة.

٤. الفتاوى المعاصرة: فتاوى هيئات علمية إسلامية تناولت المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة في العصر الحديث، مثل فتوى هيئة كبار العلماء في السعودية، وفتاوى الأزهر الشريف.

الذرائع في المسائل المتعلقة بالمرأة والأسرة تهدف إلى تجنب كل ما يؤدي إلى الفتن أو المعاصي وتحصين المجتمع المسلم من آثار السلوكيات غير الشرعية.

١. في القضايا السياسية:

الذرائع في السياسات الاجتماعية

الذرائع في السياسات الاجتماعية تشير إلى الوسائل أو الإجراءات التي قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها أو مفسدة، حتى وإن كانت في البداية قد تُعتبر مشروعة أو مفيدة. وعند تحليل السياسات الاجتماعية في ضوء مفهوم الذرائع، يُنظر إلى كيفية تأثير هذه السياسات في تعزيز المصلحة العامة أو تيسير الطرق التي قد تؤدي إلى المفاسد. في الشريعة الإسلامية، لا يُنظر إلى الوسيلة فقط، بل يُنظر إلى نتيجتها المحتملة وتأثيرها في المجتمع.

١. مفهوم الذرائع في السياسات الاجتماعية

الذرائع في السياسات الاجتماعية تعني أن الحكومات أو المؤسسات قد تتخذ خطوات أو تبنّي قوانين تهدف إلى مصلحة معينة، ولكن قد تفتح هذه السياسات أبوابًا تؤدي إلى الفساد أو الضرر في المجتمع على المدى البعيد. في هذا السياق، يجب أن تراجع السياسات الاجتماعية بعناية للتأكد من أنها لا تفتح ذرائع تؤدي إلى أضرار اجتماعية، اقتصادية، أو أخلاقية.

٢. تطبيق الذرائع في السياسات الاجتماعية

في إطار السياسات الاجتماعية، يُعتمد مبدأ الذرائع لاحتساب التأثيرات المستقبلية للقرارات المتخذة. فيما يلي بعض التطبيقات التي يمكن أن ترتبط بالذرائع:

أ. القوانين المتعلقة بالحرية الشخصية

مثال: تطبيق قوانين حرية التعبير قد يُفتح الطريق لانتشار أفكار ضارة أو مؤذية. فبعض القوانين التي تتيح حرية التعبير قد تكون ذرائع لنشر أفكار منحرفة أو معادية للأخلاق.

تطبيق الذرائع: يمكن منع بعض الأفعال التي قد تضر بالمجتمع مثل التحريض على العنف أو نشر الكراهية، حتى وإن كان التعبير عن الآراء في حد ذاته مشروعًا.

ب. السياسات المتعلقة بالمساواة والعدالة

مثال: قوانين تهدف إلى تحقيق المساواة بين الأفراد قد تُفتح الطريق لذرائع تؤدي إلى تفضيل مجموعات معينة على حساب أخرى.

تطبيق الذرائع: قد تؤدي بعض السياسات المفرطة في تفضيل مجموعة ما إلى إثارة التوترات الاجتماعية أو خلق مظالم قد تضر بالاستقرار المجتمعي.

ج. برامج الإعانات الاجتماعية والمساعدات المالية

مثال: تقديم إعانات حكومية للأفراد الذين يعانون من الفقر قد يؤدي إلى الاعتماد المفرط على المساعدات، مما قد يؤثر سلبًا على الإنتاجية والاعتماد على الذات.

تطبيق الذرائع: يمكن أن يُعتبر الاعتماد على الإعانات بشكل غير متوازن من ذرائع تقود إلى التبعية المستمرة للمساعدات بدلاً من تشجيع الأفراد على الاعتماد على أنفسهم.

د. السياسات التعليمية

مثال: تزايد استخدام التكنولوجيا في التعليم قد يؤدي إلى انفتاح أبواب للمحتوى الضار أو المضلل عبر الإنترنت.

تطبيق الذرائع: ضرورة فرض رقابة على المواد التعليمية عبر الإنترنت لضمان عدم تعرض الطلاب لمحتوى غير مناسب أو مضر.

٣. الذرائع في السياسات الاقتصادية

الذرائع في السياسات الاقتصادية تتعلق بكيفية تأثير الإجراءات الاقتصادية على مستقبل البلاد والمجتمع. في بعض الحالات، قد تُسبب سياسات اقتصادية فتح أبواب للتلاعب أو استغلال الموارد بشكل يؤدي إلى فساد.

أ. التسهيلات الاقتصادية غير المراقبة

مثال: منح تسهيلات قروض للأفراد قد يُفضي إلى زيادة الديون، مما قد يؤدي إلى ضائقة مالية واسعة.

تطبيق الذرائع: يتم وضع ضوابط قوية على منح القروض والتأكد من أن السياسات الاقتصادية لا تفتح الذرائع للديون المفرطة التي تؤدي إلى التدمير المالي.

ب. التوسع في المساعدات الاجتماعية

مثال: سياسة دعم أسواق معينة قد تؤدي إلى تشوهات في السوق الاقتصادي، حيث أن الدعم المستمر قد يحرف التنافسية بين القطاعات ويعزز الاستهلاك دون الإنتاجية.

تطبيق الذرائع: في هذا السياق، يمكن أن يُنظر إلى الدعم المفرط لقطاعات معينة كذرائع لخلق توازن غير صحي في الاقتصاد.

٤. التوازن بين الذرائع والمصلحة العامة

في الشريعة الإسلامية، يُنظر إلى الذرائع في سياق المصلحة العامة، حيث يُشترط أن لا تفتح السياسات الاجتماعية أبوابًا للمفاسد. عندما يتم تطبيق الذرائع في السياسات الاجتماعية، من الضروري أن يكون هناك توازن بين تحقيق المصلحة العامة وتجنب الأضرار الجانبية.

أ. السياسة التعليمية

إصلاح النظام التعليمي: يُعتبر من الذرائع منع المواد الضارة في المناهج التعليمية مثل الأفكار المتطرفة أو المعلومات المغلوطة التي قد تضر بالعقول.

ب. السياسة الصحية

إجراءات مكافحة الأمراض: تفرض بعض الحكومات قيودًا على بعض المواد الغذائية أو المشروبات الضارة. هذه الإجراءات تفتح ذرائع للحد من الأمراض وتحقيق مصلحة صحة المجتمع.

٥. التحديات المرتبطة بالذرائع في السياسات الاجتماعية

تتمثل التحديات التي تواجه الحكومات في تطبيق الذرائع في الآتي:

صعوبة التنبؤ بالنتائج المستقبلية: بعض السياسات قد تكون صعبة التنبؤ في آثارها المستقبلية، مما يتطلب دراسات ووعي أكبر قبل اتخاذ القرارات.

التوازن بين الحريات الشخصية والمصلحة العامة: في بعض الأحيان، قد يؤدي تطبيق مبدأ الذرائع إلى التضييق على الحريات الفردية باسم المصلحة العامة، وهو ما يثير التحديات في موازنة الحقوق.

الذرائع في السياسات الاجتماعية تُعتبر أداة هامة في الشريعة الإسلامية للتأكد من أن السياسات والإجراءات لا تؤدي إلى مفاسد أو أضرار غير متوقعة. من خلال النظر في نتائج السياسات وتحليلها بناءً على مبدأ الذرائع، يمكن تصميم سياسات اجتماعية تعزز من المصلحة العامة وتحمي من المخاطر المستقبلية التي قد تنشأ عن بعض الإجراءات.

المقاصد في صناعة القرار السياسي هي إطار فكري يعتمد على تحقيق الأهداف العليا للأمة والمجتمع في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية. يرتبط هذا المفهوم بالضرورة بتطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق العدالة والمصلحة العامة، ويُنظر إلى المقاصد على أنها الركيزة الأساسية التي توجه السياسات العامة والقرارات التي تُتخذ في المجال السياسي.

مصادر المقاصد في صناعة القرار السياسي:

١. القرآن الكريم:

- يُعتبر القرآن المصدر الأساسي في تحديد المقاصد العامة للإنسان والمجتمع. بعض الآيات التي تدل على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة، مثل قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء: ٥٨).

- كما أن العديد من الآيات تدعو إلى المحافظة على المصلحة العامة وتجنب الضرر، مثل قوله تعالى: "وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" (العنكبوت: ٤٦).

٢. السنة النبوية:

- تتضمن الأحاديث النبوية تعليمات حول كيفية اتخاذ القرارات السياسية وتوجيه القيادة بما يتناسب مع مصالح الأمة، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته" (رواه البخاري).

- حديث "إنما الأعمال بالنيات" (رواه البخاري)، الذي يعكس ضرورة أن يكون الهدف من اتخاذ القرار هو مصلحة الأمة وخدمة الناس.

٣. قواعد فقهية:

- في الفقه الإسلامي، يُعتبر اتخاذ القرارات السياسية استنادًا إلى قواعد مقاصد الشريعة مثل "الضرر يزال" و"المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة". هذه القواعد توجيهية لصانعي القرار في تحديد الأولويات السياسية التي تتوافق مع مصالح المجتمع والأمة.

٤. مقاصد الشريعة الإسلامية:

- المقاصد الكبرى للشريعة هي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ المال، حفظ العقل، وحفظ العرض. وكل قرار سياسي يجب أن يراعي هذه المقاصد الأساسية لضمان الحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته.

- الشاطبي في كتابه "الموافقات" يعتبر أن المقاصد من أهم الأدوات التي يجب أن يستند إليها الفقيه أو الحاكم في صناعة القرار السياسي بما يتماشى مع الشريعة.

٥. المصلحة العامة:

- يعتبر العلماء أن القرارات السياسية يجب أن تراعي المصلحة العامة، وهو المبدأ الذي يستند إليه الفقهاء في مجال السياسة الشرعية. يُستدل على ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا مصلحة له في المسلمين فليس منا" (رواه الترمذي).

٦. فكر الفقهاء والعلماء المعاصرين:

- الإمام ابن تيمية في كتبه أشار إلى ضرورة أن تكون السياسات العامة متوافقة مع المصالح العليا للأمة، وتجنب المفاسد التي قد تضر بالمجتمع.

- مقاصد الشريعة الإسلامية عند المعاصرين مثل الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه "فقه الأولويات" والذي يركز على كيفية اتخاذ القرارات السياسية بناءً على معايير المقاصد والمصالح.

٧. الشورى في الإسلام:

- الشورى تعد أحد المبادئ التي توجه صناعة القرار السياسي في الإسلام. قال تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" (الشورى: ٣٨)، مما يعني أن القرارات يجب أن تُتخذ بالتشاور مع أهل الاختصاص والرأي.

- العمل بالشورى يمكن أن يسهم في اتخاذ قرارات سياسية حكيمة تراعي مصالح الأمة.

٨. العدالة الاجتماعية:

- تحقيق العدالة هو أحد المقاصد التي يجب أن توجه أي قرار سياسي. يُعتبر العدل هو الأساس الذي يتم من خلاله ضمان حقوق الأفراد والمجتمع. قال تعالى: "إِنّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ بِالْعَدْلِ" (النحل: ٩٠).

٩. تطوير الدراسات المقاصدية في السياسة:

- العديد من الباحثين والمفكرين في العصر الحديث قد طوروا مفهوم المقاصد في السياسة، مثل الدكتور محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره لمقاصد الشريعة. إضافة إلى دراسات معاصرة تناولت دور المقاصد في صنع السياسات الحكومية المعاصرة.

المقاصد في صناعة القرار السياسي تعتمد على الجمع بين الشرع الحنيف والمعايير الإنسانية في الوصول إلى قرارات تصب في مصلحة الأمة. تعتمد هذه القرارات على تحقيق العدالة، والمساواة، وحفظ حقوق الأفراد، وحماية المصلحة العامة، وتجنب أي ضرر يمكن أن يتسبب في خلل اجتماعي أو سياسي.

الفصل السادس: إشكالات وحلول

١. الصعوبات التي قد يواجهها الفقهاء في التفرقة بين الذرائع والمقاصد

تتمثل الصعوبات التي قد يواجهها الفقهاء في التفرقة بين الذرائع والمقاصد في عدة جوانب نظرية وعملية. ومع أن كلا من الذرائع والمقاصد تُستخدم في الفقه الإسلامي لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا للشريعة، إلا أن الفقهاء قد يواجهون تحديات في تطبيق كل منهما على نحو صحيح. هذه التحديات تتعلق بتحديد النية والغاية، والموازنة بين الوسائل والغايات، والتفاعل بين التشريعات الكلية والجزئية.

أ. تحديد الفروق بين الوسيلة والغاية

إحدى الصعوبات الرئيسية التي قد يواجهها الفقهاء تكمن في التفريق بين الوسائل والغايات. في بعض الحالات، قد يصعب تحديد ما إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مفسدة (أي أنها ذريعة)، أو أنها مجرد وسيلة لتحقيق غاية مشروعة.

- مثال: استخدام وسائل الإعلام للتأثير في الجمهور قد يهدف إلى نشر الخير أو الفتوى الشرعية، لكن في ذات الوقت قد تفتح أبوابًا للتضليل أو الفتنة. في هذا السياق، هل يُعتبر استخدام هذه الوسائل ذريعة أم وسيلة مشروعة؟

ب. التنبؤ بالنتائج المستقبلية

من الصعوبات الكبرى في تطبيق مبدأ الذرائع هو التنبؤ بالنتائج المستقبلية بدقة. فالفقهاء يعتمدون على فهمهم للواقع ومستجداته، لكن بما أن المستقبل غير معروف، قد تكون النوايا والتقديرات قابلة للتغيير، ما يؤدي إلى صعوبة في الفصل بين الذرائع والمقاصد.

- مثال: سياسات حكومية مثل فرض قيود على التجارة قد تهدف إلى الحفاظ على مصلحة اقتصادية، ولكن من الصعب تحديد بشكل يقيني ما إذا كان هذا سيفتح بابًا للتلاعب أو الإضرار بمصالح الفئات الضعيفة.

ج. تداخل الذرائع مع المقاصد

في بعض الحالات، قد تتداخل الذرائع مع المقاصد بشكل يصعب تمييزه. بمعنى أن الفقهاء قد يواجهون صعوبة في تصنيف سلوك معين على أنه ذريعة أو مصلحة. في حين أن الذرائع تتعلق بالوسائل التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية، فإن المقاصد تتعلق بالأهداف النهائية التي تسعى الشريعة لتحقيقها.

- مثال: قد يُعتبر تطبيق بعض القوانين التقييدية المتعلقة بالحرية الشخصية كوسيلة لتحقيق الأمن الاجتماعي، ولكن قد يُنظر إليها أيضًا على أنها تفتح بابًا للتعدي على الحقوق الأساسية.

د. التفاوت بين المدارس الفقهية في تفسير الذرائع والمقاصد

الفقهاء من مختلف المدارس الفقهية قد يختلفون في كيفية تطبيق مبدأ الذرائع والمقاصد، مما يؤدي إلى تباين في الفتاوى والاجتهادات. هذا التفاوت قد يزيد من صعوبة التفرقة بين الذرائع والمقاصد.

- مثال: قد تراه مدرسة معينة أن بعض الأعمال التي يُنظر إليها كذرائع في مذهب آخر، هي في الواقع جزء من المقاصد المشروعة في ذلك المذهب، مما قد يسبب اختلافًا في كيفية التعامل مع قضية معينة.

هـ. التنوع في التطبيقات الواقعية

التطبيقات الواقعية للذرائع والمقاصد قد تختلف حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل دولة أو مجتمع. هذا التنوع يفرض على الفقهاء ضرورة التأقلم مع الواقع المتغير ومراعاة الظروف المحلية في تحديد ما إذا كانت وسيلة ما تُعتبر ذريعة أم لا.

- مثال: في بعض البلدان قد تُعتبر بعض وسائل الإعلام مصدراً للتوجيه الثقافي والتعليم، بينما في بلدان أخرى قد يُنظر إليها كوسيلة لنشر الفساد.

و. القيم المجتمعية وتفسير المقاصد

يُعتبر الفهم الصحيح للمقاصد جزءًا أساسيًا في تطبيق الشريعة، لكن القيم المجتمعية والثقافية قد تؤثر في تفسير هذه المقاصد. هذا التفسير المتعدد قد يُربك الفقهاء في تطبيق مبدأ الذرائع والمقاصد بشكل دقيق.

- مثال: ما قد يعتبره بعض الفقهاء مصلحة اجتماعية، قد يُنظر في ثقافة أو مجتمع آخر على أنه ضرر. وبالتالي، قد يختلف الفقهاء في تطبيق المقاصد في القضايا الاجتماعية.

ز. التوفيق بين تحصيل المصالح ودرء المفاسد

إحدى التحديات الأخرى هي التوفيق بين المصلحة العامة ودرء المفاسد. أحيانًا، تكون هناك مصالح كبيرة يجب تحصيلها، لكنها قد تتطلب وسائل قد تكون محفوفة بالمخاطر، مما يصعب الفصل بين الوسيلة المقصودة والمفسدة المحتملة.

- مثال: بعض القوانين التي تهدف إلى تعزيز الأمن قد تتطلب تقنينًا للتجسس أو الحد من حرية الحركة، مما يفتح ذرائع للمساس بالحقوق الفردية.

الفقهاء في التفرقة بين الذرائع والمقاصد يواجهون العديد من التحديات التي تتراوح من صعوبة التنبؤ بالنتائج المستقبلية إلى التفسير المختلف بين المدارس الفقهية. التفرقة بين الذرائع والمقاصد تتطلب فهمًا عميقًا للأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المحيطة، بالإضافة إلى توخي الحذر في تفسير الأدلة الشرعية بما يتماشى مع المصلحة العامة.

٢. الحلول الفقهية لتجنب إشكاليات تطبيق الذرائع

الحلول الفقهية لتجنب إشكاليات تطبيق الذرائع تهدف إلى إيجاد توازن بين حماية المجتمع من الفتن والمفاسد وبين التطبيق السليم للأحكام الشرعية. حيث إن قاعدة الذرائع تعتمد على إغلاق الطرق التي قد تؤدي إلى المعاصي أو الأمور المحرمة، ولكن قد تطرأ بعض الإشكاليات عند تطبيقها بسبب تداخل الأهداف والمصالح. ولذلك، تم تطوير حلول فقهية تتسم بالمرونة والواقعية لمعالجة هذه الإشكاليات، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

١. تحقيق التوازن بين المصلحة والمفسدة:

- من الحلول الفقهية الأساسية تجنب تطبيق قاعدة الذرائع بشكل جامد دون مراعاة للمصلحة الشرعية. يمكن للفقهاء تحليل كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كانت الذرائع تؤدي إلى مفسدة أكبر أم لا. ففي حالة وجود مصلحة واضحة قد تفوق المفسدة المتوقعة، يمكن التخفيف من تطبيق القاعدة.

- مثال: في مسألة عمل المرأة في بيئة مختلطة، قد يتم تقييم المصلحة الخاصة بالمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن سبل لتقليل الضرر المحتمل مثل فرض ضوابط شرعية تحافظ على الخصوصية والعفة.

٢. التوسع في مفهوم الضرورة:

- يُعتبر التوسع في فهم "الضرورة" من الحلول التي تساهم في تفادي إشكاليات تطبيق الذرائع. حيث يمكن للفقهاء التوسع في تفسير الضرورات التي تبيح ما كان محرمًا، بشرط أن يكون هناك حاجة ملحة تُبرر هذا التصرف.

- مثال: إذا كانت هناك حاجة لعمل المرأة في مجال معين بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، يمكن للفقهاء أن يتوسعوا في تفسير هذه الضرورة وفقًا للمصلحة العامة.

٣. تقليل التكلفة الاجتماعية المترتبة على الذرائع:

- من الحلول التي يمكن أن تتبعها الأنظمة الفقهية هو محاولة تقليل التكلفة الاجتماعية المرتبطة بتطبيق الذرائع. هذا يشمل البحث عن حلول بديلة أو بدائل يمكن أن تساهم في الحفاظ على السلامة العامة دون أن تؤدي إلى التفريط في الحقوق أو المقاصد العليا.

- مثال: إذا كانت هناك ذريعة قد تفتح مجالًا للفتنة مثل إلغاء اختلاط النساء بالرجال في أماكن معينة، يمكن اقتراح حلول بديلة مثل تحديد أماكن خاصة أو وقت مخصص للنساء بحيث لا يؤدي ذلك إلى الفتن.

٤. استخدام مبدأ "التدرج" في تطبيق الذرائع:

- من الحلول التي قدمها الفقهاء هو استخدام مبدأ التدرج عند تطبيق الذرائع، بحيث يتم التحرك في إطار الخطوات التدريجية التي تؤدي إلى تجنب الفتن دون أن تحدث آثار سلبية غير مقصودة. التدرج يساهم في تجنب التطبيق الصارم للذرائع في الحالات التي لا تستدعي ذلك.

- مثال: تطبيق الضوابط التدريجية على التقنيات الحديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، من خلال فرض قوانين للحد من المحتوى المحرم تدريجيًا بدلاً من إغلاق هذه الوسائل بالكامل.

٥. الاستفادة من "الاستحسان" في تطبيق الذرائع:

- الاستحسان هو اجتهاد فقهي يسمح بالتعديل أو التخفيف من بعض الأحكام إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك. وقد يكون الاستحسان حلاً فعالًا عند مواجهة إشكاليات تطبيق الذرائع في بعض الحالات.

- مثال: في مسألة منع المرأة من قيادة السيارة باعتبارها ذريعة للفساد، قد يُستحسن إلغاء هذا المنع بناءً على المصلحة العامة التي قد تترتب على السماح للمرأة بقيادة السيارة، مع وضع ضوابط تضمن عدم وقوع المحرمات.

٦. التدقيق في النية والهدف عند تطبيق الذرائع:

- من الحلول الفقهية التي يمكن أن تعالج الإشكاليات هي التركيز على النية والهدف وراء تطبيق الذرائع. إذا كانت النية خالصة لحماية المجتمع والابتعاد عن الفتن، فقد يكون ذلك مبررًا في التخفيف من تطبيق بعض الذرائع.

- مثال: في مسألة المشاركة في بعض الفعاليات العامة التي قد يترتب عليها اختلاط، إذا كانت النية تهدف إلى التوعية أو التوجيه الاجتماعي فإن ذلك قد يُقبل بشرط أن تكون هناك ضوابط شرعية.

٧. إدخال "الضوابط" والـ"موازنة" بين الحلال والحرام:

- من الحلول التي يمكن أن تساعد في تقليل إشكاليات تطبيق الذرائع هو إضافة الضوابط التي توازن بين الحلال والحرام. على سبيل المثال، في موضوع الحجاب، يمكن وضع ضوابط تسمح بالمشاركة في بعض الأنشطة المجتمعية مع الحفاظ على احترام المبادئ الإسلامية.

- مثال: السماح للمرأة بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الثقافية تحت شروط معينة مثل عدم التلامس أو الالتزام بلباس محتشم.

٨. التركيز على "التخصص" في تطبيق الذرائع:

- إحدى الحلول الفقهية المهمة هو التركيز على تطبيق الذرائع في الأمور التي تحتاج إلى تخصيص في قرار سياسي أو اجتماعي. فلا ينبغي تطبيق الذرائع على كل ما يتصل بالمرأة والأسرة بشكل عام، بل يجب تحديد المجالات التي تتطلب تدخلًا دقيقًا بناءً على الحاجة والواقع.

٩. الاستفادة من "الفقه المعاصر" والفتاوى الجماعية:

- يمكن اللجوء إلى الفقه المعاصر في التعامل مع بعض الإشكاليات الناتجة عن تطبيق الذرائع في سياق عالمي حديث. وهذا يشمل الاجتهاد الجماعي وتعدد الآراء بين الفقهاء الذين يرون ضرورة تكييف الفتاوى وفقًا للواقع.

- مثال: فتوى جماعية حول مشاركة المرأة في العمل، أو التعليم، أو السياسة، والتي تأخذ بعين الاعتبار التطورات المجتمعية وتوازن بين تطبيق الذرائع وتحقيق المصلحة العامة.

الحلول الفقهية لتجنب إشكاليات تطبيق الذرائع تشمل التوازن بين المصلحة والمفسدة، والتوسع في مفهوم الضرورة، واستخدام مبدأ التدرج والاستحسان، إضافة إلى تدقيق النية والهدف من التطبيق. كما يجب مراعاة الواقع المعاصر عند تطبيق الذرائع بشكل مناسب.

٣. كيف يمكن تحقيق التوازن بين المقاصد والذرائع في الواقع المعاصر؟

تحقيق التوازن بين المقاصد والذرائع في الواقع المعاصر يتطلب دراسة متأنية للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، بالإضافة إلى التفاعل مع المتغيرات التي تطرأ على الواقع المعاصر. يتعين على الفقهاء والمجتهدين في هذا المجال مراعاة أن الذرائع تتعلق بالوسائل التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية، بينما المقاصد تتعلق

بالأهداف النهائية التي تسعى الشريعة لتحقيقها. لضمان التوازن، يجب العمل على الجمع بين التأصيل الشرعي والمراعاة الدقيقة للواقع المعاصر.

١. تحديد الأولويات بين المقاصد والذرائع

في البداية، يجب أن يتم تحديد الأولويات بين المقاصد الكبرى للشريعة، مثل حفظ الدين والنفس والمال والعقل، وبين الوسائل (الذرائع) التي قد تؤدي إلى تحقيق هذه المقاصد. بناءً على هذا، يمكن اتخاذ القرار الذي يتفق مع مقاصد الشريعة ويمنع الوسائل المفضية إلى المفسدة.

- مثال: يمكن استخدام تقنيات الإعلام الحديثة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي) كوسيلة لنشر العلم والدعوة، ولكن إذا أظهرت الدراسات أو التجربة أن هذه الوسائل تؤدي إلى نشر الفتنة أو الفساد الأخلاقي، يجب تحريز استخدامها أو تحديد ضوابط شرعية لذلك.

٢. تقويم الوسائل بالنظر إلى نتائجها المحتملة

أحد المبادئ الأساسية في تحقيق التوازن هو تقويم الوسائل (الذرائع) بالنظر إلى نتائجها. إذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مصلحة عظيمة أو تحقِّق مصلحة اجتماعية كبرى، فيمكن الأخذ بها بشرط ألا تؤدي إلى مفسدة أكبر.

- مثال: استخدام التكنولوجيا في التعليم يمكن أن يكون وسيلة نافعة إذا كانت تهدف إلى تطوير العقل وتوسيع المعرفة، لكن يجب الحرص على ألا تؤدي هذه التكنولوجيا إلى انحرافات في الأخلاق أو نشر معلومات مضللة.

٣. التعامل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

في الواقع المعاصر، تتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية بشكل سريع. لذا من الضروري أن يتبنى الفقهاء منهجًا مرنًا يستطيع التكيف مع هذه التغيرات، مع الحفاظ على الثوابت الشرعية.

- مثال: في مجال الاقتصاد، قد يكون هناك تطور في أشكال المعاملات المالية (مثل البنوك الرقمية أو العملات المشفرة). في هذا السياق، يمكن للفقهاء استنباط أحكام تتناسب مع تلك المعاملات، مع التأكد من أن الوسائل لا تؤدي إلى فساد اقتصادي أو اجتماعي.

٤. مراعاة المصلحة العامة والمفسدة العامة

تُعتبر المصلحة العامة والمفسدة العامة من المعايير الرئيسية في التوازن بين المقاصد والذرائع. الفقهاء بحاجة إلى توازن بين ما يحفظ المصلحة العامة للمجتمع وبين ما قد يفتح بابًا للفساد أو الضرر.

- مثال: فرض قيود على بعض الأنشطة الترفيهية أو الإعلامية قد يكون مبررًا في حالة وجود مفسدة عامة، مثل نشر العنف أو نشر الأفكار المنحرفة التي تضر بالأمن الاجتماعي.

٥. التوفيق بين الحرية الفردية والضوابط الشرعية

من التحديات الكبرى في الواقع المعاصر هو التوفيق بين الحرية الفردية وبين الضوابط الشرعية. في العديد من القضايا مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان، يحتاج الفقهاء إلى إيجاد توازن بين الحق في ممارسة الحرية الشخصية وضرورة وضع حدود لها إذا كانت تؤدي إلى الضرر أو الفساد.

- مثال: حرية التعبير قد تكون محمية في العديد من الأنظمة، ولكن إذا كانت تستخدم لنشر الكراهية أو الفتن، فيجب وضع ضوابط تحد منها بما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة.

٦. دراسة آثار القرارات في المدى الطويل

من المهم النظر في الآثار المستقبلية للقرارات التي تعتمد على الذرائع أو المقاصد. في كثير من الحالات، قد تبدو بعض الوسائل صالحة في اللحظة الحالية، ولكنها قد تفتح أبوابًا لمشاكل أكبر في المستقبل.

- مثال: السماح بفتح بعض الأسواق أو الأنشطة التجارية التي قد يبدو أنها تحقق المصلحة الاقتصادية على المدى القصير، لكنها قد تؤدي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية أو زيادة التفاوت الطبقي في المدى الطويل.

٧. التعاون بين العلماء والمجتمع

تحقيق التوازن بين المقاصد والذرائع يتطلب تعاونًا بين العلماء من مختلف التخصصات، مثل الفقهاء والمختصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية. التعاون مع المجتمع وتفهم تطوراته يساعد على اتخاذ قرارات أكثر توافقًا مع الواقع، بما يحقق أهداف الشريعة ويمنع أضرارًا قد تكون غير مرئية على المدى القصير.

- مثال: عمل ورش عمل أو مؤتمرات بين العلماء والمجتمع المدني لوضع حلول مناسبة للتحديات المعاصرة مثل الجريمة الإلكترونية، والتحريض عبر الإنترنت.

٨. التفاعل مع الاجتهادات المعاصرة

من أجل تحقيق التوازن بين المقاصد والذرائع، يجب أن يتم تشجيع الاجتهادات المعاصرة التي تأخذ في الاعتبار التحديات والفرص الجديدة التي تطرأ على المجتمع. يمكن للمجتهدين تقديم حلول فقهية مرنة تتناسب مع الواقع المعاصر.

- مثال: في قضايا تتعلق بالبيئة، يمكن للفقهاء أن يعتمدوا على المقاصد الكبرى مثل حفظ الموارد الطبيعية والحفاظ على الحياة، وذلك لتوجيه السياسات البيئية نحو المصلحة العامة.

تحقيق التوازن بين المقاصد والذرائع في الواقع المعاصر يتطلب فقهًا مرنًا وحكيمًا يتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مع الالتزام بمقاصد الشريعة. يجب على الفقهاء والأفراد تحديد الأولويات بين المقاصد الكبرى ومراعاة المفسدة المحتملة للوسائل، بالإضافة إلى العمل على تطوير فتاوى واجتهادات تتناسب مع التطورات الحديثة.

ملخص أهم النقاط التي تم تناولها في الحلول الفقهية لتجنب إشكاليات تطبيق الذرائع:

١. تحقيق التوازن بين المصلحة والمفسدة:

- ضرورة تقييم كل حالة على حدة للتأكد من أن الذرائع لا تؤدي إلى مفسدة أكبر، مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة.

٢. التوسع في مفهوم الضرورة:

oتوسيع تفسير "الضرورة" بحيث يسمح بتطبيق بعض الأحكام المحرمة إذا كانت هناك حاجة ملحة ومبررة وفقًا للمصلحة العامة.

٣. تقليل التكلفة الاجتماعية:

oالعمل على تقليل التكلفة الاجتماعية المترتبة على تطبيق الذرائع من خلال البحث عن حلول بديلة تضمن الحفاظ على الأمن الاجتماعي دون التضحية بالحقوق الشرعية.

٤. التدرج في التطبيق:

oتطبيق مبدأ التدرج عند تنفيذ الذرائع بحيث يتم اتخاذ خطوات تدريجية في معالجة الأمور بدلًا من القرارات الحاسمة التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية غير مقصودة.

٥. الاستحسان:

oاستخدام الاستحسان كأداة فقهية للسماح بتعديل أو تخفيف الأحكام في بعض الحالات، إذا كان ذلك يصب في مصلحة المجتمع.

٦. التدقيق في النية والهدف:

o ضرورة مراعاة النية والهدف من تطبيق الذرائع، حيث أن النية الصافية لحماية المجتمع قد تبرر بعض الإجراءات الاستثنائية.

٧. إدخال الضوابط والموازنة:

- إضافة ضوابط شرعية للموازنة بين الحلال والحرام، مثل تطبيق بعض الذرائع في الأمور التي قد تكون لها آثار سلبية مع الالتزام بالشرع.

٨. التخصص في تطبيق الذرائع:

- تطبيق الذرائع في المجالات التي تتطلب تدخلًا دقيقًا مثل السياسة أو الأمور الاجتماعية المتعلقة بالمرأة والأسرة.

٩. الاستفادة من الفقه المعاصر والفتاوى الجماعية:

- استخدام الفقه المعاصر والفتاوى الجماعية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما يتناسب مع الاحتياجات الراهنة.

تهدف الحلول الفقهية لتجنب إشكاليات تطبيق الذرائع إلى تحقيق توازن بين المصالح والمفاسد، مع مراعاة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. يتطلب هذا التطبيق فقهًا مرنًا يتعامل مع الضرورة والمصلحة العامة، ويشمل التدرج في التطبيق وتخصيص الفتاوى بما يتناسب مع الواقع المعاصر.

الدعوة لمزيد من البحث والنقاش حول الموضوع

إن الذريعة والمقصد هما من المواضيع الحيوية التي تحتاج إلى المزيد من البحث والنقاش المستمر بين العلماء والباحثين في الفقه الإسلامي، خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر. فبينما تمثل الذرائع الوسائل التي تُستخدم للوصول

إلى الأهداف، فإن المقاصد هي الغايات التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها، ويظهر جليًا أنه لا بد من إيجاد توازن دقيق بين هذين المفهومين لتحقيق أهداف الشريعة السامية.

١. أهمية البحث المستمر في العلاقة بين الذرائع والمقاصد

إن العلاقة بين الذرائع والمقاصد معقدة وتحتاج إلى تفصيل دقيق يستند إلى فهم عميق للواقع المعاصر. فالمقاصد الكبرى كحفظ الدين والنفس والعقل والمال تتطلب توظيف الذرائع بشكل يمنع الفساد ويحقق المصلحة. ومع تطور القضايا المعاصرة في مجالات الاقتصاد، والإعلام، والسياسة، والطب، والاجتماع، يظهر ضرورة البحث المستمر في هذا المجال لفتح آفاق جديدة لفهم أفضل لهذه العلاقة.

٢. التحديات الفقهية المعاصرة

كما أنه يوجد العديد من التحديات التي تواجه الفقه الإسلامي المعاصر في التعامل مع الذرائع والمقاصد، مثل التفاعل مع تقنيات جديدة (كالتكنولوجيا والإعلام) والتحديات الاجتماعية (كالحقوق الفردية والتوازن بين الحرية العامة والضوابط الشرعية). هذه القضايا تتطلب اجتهادًا دقيقًا ومستمرًا من قبل العلماء لإيجاد حلول فقهية تتناسب مع التطورات المستمرة.

٣. الحاجة إلى التأصيل العلمي والدراسة العميقة

من خلال الدعوة لمزيد من البحث، يمكن التأكيد على أهمية التأصيل العلمي للمفاهيم الفقهية المتعلقة بالذرائع والمقاصد، سواء في سياق المعاملات أو القضايا الاجتماعية المعاصرة.

حيث إن تعزيز الفهم الشرعي الدقيق لهما سيسهم في تطوير فتاوى أكثر اتساقًا مع مقاصد الشريعة ومتطلبات العصر.

٤. دور الفقهاء والمجتهدين في الحوار والنقاش

ينبغي أن يكون هناك حوار مستمر بين الفقهاء والمجتهدين من مختلف المدارس الفقهية حول كيفية التعامل مع الذرائع والمقاصد. ويعد هذا النقاش ضرورة لتطوير حلول شرعية متوازنة تواكب التحديات المعاصرة وتلبي احتياجات المجتمع المسلم، مما يعزز فهم الفقه الإسلامي بصورة أعمق وأكثر توافقًا مع الواقع.

٥. التفاعل بين الفقه والاجتماع والاقتصاد

من خلال بحث مستمر، ينبغي النظر في كيفية التفاعل بين الفقه الإسلامي والعلوم الاجتماعية والاقتصادية لتحليل القضايا المعاصرة مثل البنوك الإسلامية، والتكنولوجيا، ووسائل الإعلام، والسياسات الاجتماعية. وبذلك يمكن تحقيق توازن بين الفقه والواقع المعاصر، مع الحفاظ على التمسك بالشرع.

٦. تعزيز البحث في الذرائع والمقاصد في المناهج الأكاديمية

من الضروري أن تُدرَّس الذرائع والمقاصد بشكل موسع في المناهج الأكاديمية لأصول الفقه والفقه الإسلامي في الجامعات والمعاهد الإسلامية، حتى يتسنى للطلاب والباحثين فهم العلاقة بينهما بشكل أكاديمي وعلمي. ويمكن من خلال البحث والكتابة المستمرة توجيه النقاش نحو القضايا المستجدة في المجتمع المسلم وكيفية التعاطي معها بما يتفق مع الشريعة.

من خلال الدعوة لمزيد من البحث والنقاش حول موضوع الذرائع والمقاصد، يمكننا فتح أبواب جديدة لفهم أعمق وأدق للفقه الإسلامي في العصر الحديث، بما يخدم مصلحة الأمة الإسلامية ويحقق مقاصد الشريعة السامية. ولذلك، فإن التعاون بين العلماء والباحثين في هذا المجال سيكون له دور كبير في توجيه المجتمعات الإسلامية نحو مسار شرعي منظم ومتوازن.

أهمية التوازن بين الذرائع والمقاصد في تحقيق العدالة والمصلحة العامة

التوازن بين الذرائع والمقاصد يعد من الأُسس المهمة في الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة والمصلحة العامة. فبينما تهدف الذرائع إلى منع الأسباب التي قد تؤدي إلى فساد أو ضرر، فإن المقاصد تسعى إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع والفرد وفقًا لما تقتضيه الشريعة. والتمكن من تحقيق التوازن بين هذين المفهومين يسهم في الحفاظ على مصالح الأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

١. تحقيق العدالة في المجتمع:

- العدالة في الإسلام تقوم على مبدأ المساواة والإنصاف، ويُعتبر التوازن بين الذرائع والمقاصد من أبرز الوسائل لتحقيق هذا الهدف. إذا تم تطبيق الذرائع بشكل صارم دون مراعاة للمقاصد، قد يُؤدي ذلك إلى تحجيم الحقوق الفردية وإلحاق الأضرار بالمجتمع. من جهة أخرى، إذا تم إغفال الذرائع، قد يُفتح المجال للفتن والمفاسد التي تؤثر على المجتمع ككل.

- مثال: إذا كان هناك تشريع يمنع الاختلاط بين الجنسين في أماكن معينة بدعوى حماية العفة، فهذا قد يكون من باب تطبيق الذرائع. ولكن إذا كانت هناك ضرورة ملحة أو

مصلحة اجتماعية من وراء هذا الاختلاط مثل العلاج الطبي أو العمل المشترك لتحقيق المصلحة العامة، فيجب تقييم الأمر وفقًا للمقاصد بحيث يتم تيسير الأمور بما يتناسب مع العدل والمساواة.

٢. تحقيق المصلحة العامة:

- المصلحة العامة هي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها التشريع الإسلامي، وتمر هذه المصلحة عبر فحص الذرائع والمقاصد معًا. ففي حالات معينة، قد يتطلب الأمر خرق الذرائع إذا كان هناك مصلحة كبيرة تقتضي ذلك.

- مثال: في مسألة تنظيم التجارة أو العمل في بعض المجالات، قد يتطلب الأمر التخفيف من بعض القيود المقررة بشكل مبدئي على أساس الذرائع، إذا كانت المصلحة العامة تقتضي فتح مجالات جديدة من العمل أو التجارة لأغراض التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

٣. المرونة والتيسير:

- التوازن بين الذرائع والمقاصد يتيح فقهًا مرنًا يسمح بالتكيف مع المتغيرات المعاصرة دون الإضرار بالمبادئ الثابتة. يمكن للفقهاء أن يحققوا العدالة من خلال اتخاذ قرارات شرعية تراعي المصلحة دون الإضرار بمقاصد الشريعة.

- مثال: في مسألة التعليم أو العمل للمرأة، إذا كان تطبيق الذرائع سيمنعها من الاستفادة من التعليم أو التوظيف في مجالات ضرورية، فيجب مراعاة المقصد الأسمى المتمثل في المساواة والعدل.

٤. تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

- التوازن بين الذرائع والمقاصد يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي. تطبيق الذرائع بطريقة غير متوازنة قد يؤدي إلى تقليل الثقة بين المجتمع والحكومة، بينما التركيز على المقاصد الشرعية يسهم في تحقيق الوفاق بين أفراد المجتمع.

- مثال: في مسألة حرية التعبير، قد يُعتبر تقييد بعض أشكال التعبير من باب الذرائع لحماية الأمن المجتمعي. ولكن إذا تم التقييد بشكل غير متوازن أو تعسفي، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية. يجب مراعاة أن المقصد هنا هو الحفاظ على استقرار المجتمع دون التأثير على الحقوق الأساسية للأفراد.

٥. تحقيق الأمن والاستقرار الديني:

- التوازن بين الذرائع والمقاصد يعزز من تطبيق الشريعة بطريقة تؤمن استقرار الدين والمجتمع في آن واحد. القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" تشير إلى أن الشريعة تهدف إلى تحقيق مصلحة الأمة دون الإضرار بأفرادها أو مجتمعها.

- مثال: قد يكون منع بعض الأنشطة من باب الذرائع، مثل منع الاحتفالات التي قد تؤدي إلى الفتن، لكن إذا كان النشاط لا يضر بالمجتمع بل يعزز من التواصل بين الناس، يجب الأخذ بمقصد العدالة والرحمة في السماح بها.

٦. تعزيز المسؤولية الشرعية:

- تحقيق التوازن بين الذرائع والمقاصد يضمن أن الحكام والفقهاء يتخذون القرارات بناءً على المبادئ الشرعية التي تُراعِي العدالة والمصلحة العامة. هذا يعزز المسؤولية الشرعية التي ترتبط بحفظ حقوق الناس ومصالحهم.

- مثال: في حالات الفقر أو المجاعات، قد تتطلب المقاصد الشرعية تقديم المساعدات حتى وإن كانت تنطوي على بعض الإجراءات التي قد تكون من باب الذرائع، مثل تخفيف القيود على بعض الأنشطة التجارية التي قد تُعتبر محظورة بشكل عام.

٧. تجنب التشدد أو التساهل:

- التوازن بين الذرائع والمقاصد يساعد في تجنب كل من التشدد الزائد أو التساهل المفرط في تطبيق الأحكام. يتجنب الفقهاء التطبيق الحرفي للقواعد التي قد تؤدي إلى تضييق واسع على الناس، بينما في نفس الوقت، يحرصون على عدم التفريط في حماية المجتمع من الأضرار المحتملة.

- مثال: في بعض القضايا مثل الطلاق أو الزيجات، قد تكون الذرائع تحظر بعض الأفعال حفاظًا على كرامة الأسرة، لكن إذا كانت هناك ظروف تقتضي تسهيل الحلول، كحالات الضرر أو الطلاق غير المدمر، يتم التيسير بما يتفق مع مقاصد الشريعة.

التوازن بين الذرائع والمقاصد ضروري لتحقيق العدالة والمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية. هذا التوازن يعزز من مرونة التشريع ويضمن تلبية حاجات المجتمع والأفراد دون الإضرار بالأحكام الشرعية. من خلال هذا التوازن، يتحقق الاستقرار الاجتماعي والديني ويُعزز العدالة بما يتماشى مع المقاصد العليا للشريعة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد رحلة ماتعة بين أروقة هذا الكتاب، حيث سعينا جاهدين لتسليط الضوء على التوازن الدقيق بين الذرائع والمقاصد في الشريعة الإسلامية، نصل إلى ختام هذا العمل العلمي، راجين من الله عز وجل أن يكون فيه النفع والخير للباحثين والمهتمين بفقه الشريعة وأصولها.

لقد تبيّن من خلال البحث أن هذا التوازن ليس مجرد فكرة نظرية، بل هو أساس متين يضبط التعامل مع الأحكام الشرعية، ويُرشد إلى تحقيق العدل والمصلحة العامة. فالذرائع، وإن كانت وسائل قد تبدو جزئية، إلا أن لها أثرًا بالغًا في تحقيق مقاصد الشريعة الكبرى. كما أن فهم المقاصد يضيء الطريق للفقيه والمجتهد لتطبيق النصوص الشرعية بما يحقق الغاية الإلهية من التشريع.

ومن أبرز ما خلصنا إليه:

١. أن الشريعة الإسلامية بنيت على مراعاة التوازن بين الوسائل والغايات، بحيث لا تطغى الوسائل على الغايات، ولا تُهمل الغايات بزعم التمسك بالوسائل.

٢. أن تطبيق هذا التوازن يُعدّ ضرورة لتحقيق العدالة والمصلحة العامة في مختلف المجالات: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

٣. أن التفاعل بين النصوص الشرعية وظروف الواقع لا يمكن أن يكون مثمرًا إلا من خلال فهم عميق للذرائع والمقاصد معًا.

وفي نهاية هذا العمل، ندعو الله تعالى أن يوفق العلماء والدعاة والباحثين إلى الاستفادة من هذا المنهج المتوازن، وأن يكون هذا الكتاب معينًا لكل من ينشد فهمًا أعمق للشريعة الإسلامية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتبه

فضيلة الشيخ

حذيفة حسين القحطاني